



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقير والاستقرار  
المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010 – 2020)

إعداد

مصطفى صالح عبد المعطي عمرية

إشراف

د. علاء صبحي رزية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول علي درجة الماجستير في برنامج إدارة السياسة الاقتصادية، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

2022

تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقير والاستقرار المالي  
في فلسطين: دراسة قياسية للفترة ما بين (2010-2020)

إعداد

مصطفى صالح عبد المعطي عمريه

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2022/3/22م، وأجيزت:

  
التوقيع

  
التوقيع

  
التوقيع

د. علاء رزية  
المشرف الرئيسي

د. محمد تلالوة  
المتحن الخارجي

د. نائل موسى  
المتحن الداخلي

ب

ب

## الاهداء

أهدي تخرجي هذا وثمرة جهدي واجتهادي وفرحتي التي انتظرتها طوال حياتي

إلى معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم)

إلى من تربيته على يديه ومن علمني القيم والأخلاق، إلى من لا ينفصل اسمي عن اسمه أبداً، إلى

مصدر الدعم والعطاء، حفظه وأدامه الله تاجاً على رأسي

إلى أبي الغالي (الشيخ صالح)

إلى اليد الطاهرة التي أزلت من طريقي أشواك الفشل، إلى رفيقتي وغاليتي وأمانتي وجنتي ومعلمتي الأولى

إلى من ساندتني عند ضعفي وعلمتني الصبر والحب والاحترام، وإلى من كان دعاؤها ورضاها عوناً لي

في المسير التعليمي

إلى أُمِّي الغالية (ندى)

إلى ملاذي وملجأبي بعد الله، إلى من لا تحلو الحياة إلا بهم، إلى من ساندوني لحظة بلحظة دون ملل

وكانوا لي نعم السند والعون في مواصلة تعليمي

إلى أخواتي (سندس و ساجدة)

إلى كل من ساهم في انجاز هذا البحث العظيم

## الشكر

الحمد لله ذي المن والفضل والإحسان، حمداً يليق بجلاله وعظمته، وصل اللهم على سيدنا محمد خاتم الرسل

لا بد لي وأنا اخطوا خطواتي الأخيرة في مرحلة الثانية من طموحي الاكاديمي من وقفة نعود إلى أعوام

قضيناها في رحاب هذه الجامعة المباركة مع أعضاء الهيئة التدريسية الكرام الذين قدموا لي الكثير باذلين

بذلك جهوداً كبيرة في بنائي تطويري للمضي قدماً في حياتي الاكاديمية

وقبل أن أمضي نأدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

إلى الذين مهدوا لي طريق العلم والمعرفة

إلى جميع الدكاترة الأفاضل في مرحلة الماجستير وهم

(د. شاكر خليل) (د. رابع مرار) (د. عمر عبد الرازق) (د. نائل موسى)

وأخص بالتقدير والشكر العظيم الى الرجل الذي علمني كيفية اتقاني للبحث العلمي الصحيح والداعم الأول

والمصحح الأبرز لكل اخطائي البحثية الى الدكتور

**علاء صبحي الرزية**

وكذلك أشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لي يد المساعدة وزودني

بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث.

## الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقير والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية

للفترة ما بين (2010 - 2020)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما

ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي

لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب:

---

التوقيع:

---

التاريخ:

---

## فهرس المحتويات

ج	الاهداء	.....
د	الشكر	.....
هـ	الإقرار	.....
و	فهرس المحتويات	.....
ط	فهرس الجداول	.....
ك	فهرس الملاحق	.....
ل	الملخص	.....
1	الفصل الاول: سياق الدراسة والأطار النظري	.....
1	1.1 المقدمة	.....
3	1.2 الإطار النظري	.....
3	1.2.1 تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي	.....
5	1.2.2 الشمول المالي والتأثير على الفقر	.....
8	1.2.3 تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي	.....
10	1.3 الدراسات السابقة	.....
10	1.3.1 دراسات تتعلق بتأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي	.....
13	1.3.2 دراسات تتعلق بتأثير الشمول المالي على نسب الفقر	.....
15	1.3.3 دراسات تتعلق بتأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي	.....
16	1.4 التعقيب على الدراسات السابقة	.....
17	1.5 مشكلة الدراسة	.....
18	1.6 أسئلة الدراسة	.....
18	1.7 اهداف الدراسة	.....
18	1.8 اهمية الدراسة	.....
19	1.9 فرضية الدراسة	.....

21.....	1.10 نموذج الدراسة
22.....	الفصل الثاني: التحليل الوصفي ومنهجية الدراسة
22.....	2.1 المتغيرات التابعة
22.....	2.1.1 الناتج المحلي الإجمالي
23.....	2.2.1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
24.....	2.1.3 نسبة الفقر
25.....	2.1.4 الاستقرار المالي المقاس
28.....	2.2 المتغيرات المستقلة
28.....	2.2.1 عدد الحسابات المصرفية
30.....	2.2.2 عدد المكاتب والفروع البنكية
31.....	2.2.3 عدد الصراف الي المنتشرة
34.....	2.2.4 اجمالي الودائع
36.....	2.2.5 اجمالي التسهيلات الائتمانية
38.....	2.2.6 نسب التضخم
39.....	2.3 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
42.....	2.4 اليات قياس الشمول المالي في فلسطين
42.....	2.4.1 قياس الشمول المالي باستخدام متغير عدد الحسابات المصرفية
44.....	2.4.2 قياس الشمول المالي باستخدام متغير عدد الفروع
45.....	2.5 الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة
46.....	2.6 اختبار شدة التباين
47.....	2.7 اختبار الارتباط بين المتغيرات
47.....	2.8 تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية
47.....	2.8.1 نموذج الانحدار التجميعي
48.....	2.8.2 نموذج التأثيرات الثابتة
48.....	2.8.3 نموذج التأثيرات العشوائية

49.....	2.9 اختيار نموذج الدراسة:
50.....	2.10 تقدير نموذج لوحة البيانات الديناميكي ( <i>Dynamic Panel Data</i> ) للطريقة العامة للحظات <i>panel model of Generalized Method (GMM).</i>
51.....	2.11 فحص مدى ملاءمة النموذج من خلال اختبار ( <i>Arellano and Bond</i> ):
51.....	2.12 طريقة التحليل
54.....	الفصل الثالث: نتائج الدراسة
54.....	3.1 تمهيد
55.....	3.2 اختبار الارتباط بين المتغيرات
56.....	3.3 آلية اختيار النموذج
58.....	3.4 اختبار الفرضيات باستخدام النماذج وتحليلها
58.....	3.4.1 النموذج الأول: يوجد أثر إيجابي بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي
60.....	3.4.2 النموذج الثاني: يوجد أثر إيجابي بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
62.....	3.4.3 النموذج الثالث: يوجد أثر إيجابي بين الشمول المالي ونسبة الفقر
64.....	3.4.4 النموذج الرابع: يوجد علاقة إيجابية بين الشمول المالي والاستقرار المالي
67.....	الفصل الرابع: مناقشة النتائج
67.....	4.1 النتائج
68.....	4.2 الخلاصة
69.....	4.3 التوصيات
71.....	المراجع العلمية
82.....	الملاحق
b .....	Abstract

## فهرس الجداول

- جدول 1: إجمالي القروض المتعثرة من القروض الممنوحة ما بين أعوام (2010-2020) في البنوك التقليدية والإسلامية (المحلية والوافدة) بالمليون دولار أمريكي ..... 27
- جدول 2: إجمالي عدد الحسابات المصرفية في البنوك التقليدية والإسلامية (المحلية والوافدة) ما بين أعوام (2010-2020) في فلسطين ..... 29
- جدول 3: إجمالي عدد الفروع ما بين البنوك التقليدية والإسلامية (المحلية والوافدة) ما بين أعوام (2010-2020) في فلسطين ..... 31
- جدول 4: إجمالي عدد أجهزة الصرافات الآلية ما بين البنوك التقليدية والإسلامية (المحلية والوافدة) ما بين أعوام (2010-2020) في فلسطين ..... 33
- جدول 5: إجمالي الودائع بين البنوك التقليدية والإسلامية (المحلية والوافدة) ما بين أعوام (2010-2020) في فلسطين ..... 35
- جدول 6: إجمالي التسهيلات المصرفية بين البنوك التقليدية والإسلامية (المحلية والوافدة) ما بين أعوام (2010-2020) في فلسطين ..... 37
- جدول 7: الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة ..... 40
- جدول 8: نسب الشمول المالي المقاس بعدد الحسابات المصرفية إلى عدد السكان في فلسطين ..... 43
- جدول 9: نسب الشمول المالي المقاس بعدد الفروع إلى عدد السكان في فلسطين ..... 44
- جدول 10: الارتباط بين المتغيرات ..... 56
- جدول 11: نتائج تقدير الإنحدار للفرضية الأولى: تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي ..... 99
- جدول 12: نتائج تقدير الإنحدار للفرضية الثانية: تأثير الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ..... 100
- جدول 13: نتائج تقدير الإنحدار للفرضية الثالثة: تأثير الشمول المالي على نسب الفقر ..... 101
- جدول 14: نتائج تقدير الإنحدار للفرضية الرابعة: تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي ..... 102

## فهرس الاشكال

- شكل 1: نموذج فرضيات الدراسة ..... 21
- شكل 2: نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في فلسطين بالنسبة المئوية خلال الفترة (2020-  
22..... (2010
- شكل 3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في فلسطين بإلف دولار أمريكي خلال الفترة  
23..... (2010-2020)
- شكل 4: نسبة الفقر في فلسطين خلال الفترة (2010-2020) ..... 24
- شكل 5: اجمالي القروض المتعثرة في فلسطين خلال الفترة (2010-2020) ..... 26
- شكل 6: عدد الحسابات المصرفية المنتشرة في فلسطين خلال الفترة (2010-2020) ..... 28
- شكل 7: عدد الفروع ومكاتب البنوك المنتشرة في فلسطين خلال الفترة (2010-2020) ..... 30
- شكل 8: عدد الصراف الي المنتشرة في فلسطين خلال الفترة (2010-2020) ..... 32
- شكل 9: اجمالي الودائع في فلسطين خلال الفترة (2020-2010) بالمليون دولار ..... 34
- شكل 10: اجمالي التسهيلات الائتمانية في فلسطين خلال الفترة (2010-2020) ..... 36
- شكل 11: معدل التضخم في فلسطين خلال الفترة (2020-2010) ..... 38

## فهرس الملاحق

83.....	الملحق أ: التحليل الاحصائي
98.....	ملحق ب: الجداول

# تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقير والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010 - 2020)

إعداد

مصطفى صالح عبد المعطي عمرية

اشراف

د. علاء صبحي الرزية

## الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقير والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010 - 2020) والوقوف على حجم تأثير الشمول المالي على عدد من المؤشرات الاقتصادية الهامة مثل النمو الاقتصادي، ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي، ونسب الفقر بالنسبة لعدد السكان، والاستقرار المالي المقاس بإجمالي القروض المتعثرة، حيث تمت مراجعة الادبيات والدراسات السابقة لتحديد الإطار النظري لهذه الدراسة.

ولغرض تحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إجراء اختبار طريقة العامة للحظات (GMM) بالطريقة العامة، حيث تم جمع البيانات عن طريق البيانات المالية والتقارير السنوية للبيانات التي تصدرها البنوك بشكل سنوي في الفترة ما بين 2010 - 2020.

واظهرت نتائج الدراسة: أنه يوجد أثر معنوي سلبي للشمول المالي من خلال عدد الحسابات المصرفية وأجمالي الودائع ونسبة التضخم على النمو الاقتصادي، كما تبين وجود إثر معنوي سلبي لمتغير التسهيلات المصرفية على نسبة الفقر، كما وجد أثر معنوي سلبي على متغير الودائع عند مستوى على مستوى الاستقرار المالي، وتبين انه يوجد أثر إيجابي معنوي للشمول المالي لمتغير نسبة التضخم على نسبة الفقر الى عدد السكان، يوجد إثر معنوي إيجابي للتسهيلات المصرفية على الاستقرار المالي.

وبناء على نتائج الدراسة ظهرت مجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة العمل على توزيع التخصص بين البنوك في توزيع القروض، ويجب على الجهات الحكومية المصرفية مراقبة الحسابات المصرفية قدر الإمكان كونها تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي من خلال وضع قوانين أكثر تشدداً في حال امتلاك نفس الفرد أكثر من حساب مصرفي، هذا ويجب على سلطة النقد اتخاذ إجراءات حازمة تجاه تنظيم القروض الاستهلاكية، وضرورة توسيع المنتجات المالية لأولئك الذين يعانون من نقص الخدمات.

كلمات مفتاحية: الشمولي المالي، النمو الاقتصادي، الفقر، الاستقرار المالي، اختبار اللحظات المعممة

. GMM

## الفصل الاول

### سياق الدراسة والأطار النظري

#### 1.1 المقدمة

اصبح الشمول المالي واحداً من اهم الاعمال التي اختصت بها السياسات العالمية من بدايات القرن الحالي، حيث ترى العديد من الدول ان الشمول المالي هو محاولة جديدة قديمة لعمل نمو اقتصادي أكثر عدلاً وقوة (Collard , 2010) ،وتتفق هذه الفكرة مع رؤية الامم المتحدة والتي حددت الشمول المالي واحد من اهم اهداف الألفية الإنمائية والتي تهدف الى تحسين الرفاهية، وتحقيق تنمية مستدامة طويلة المدى على الصعيد البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي، وتحقيق العدل، والمساواة على المدى البعيد (Ratnawati, 2020) ، كما ان الاعتراف بأهمية الشمول المالي في بعض الدول يتسع بشكل واضح، بل ان بعض الدول تعتبر الشمول المالي اولوية قصوى لبناء اقتصاد مالي قوي ذو بنية تحتية مالية مميزة ستسهم وتسهل النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة جداً (Pearce , 2011)

هذا ونستطيع تعريف الشمول المالي على انه تقديم الخدمة المالية من خلال اليات معينة الى افراد المجتمع جميعها، وخصوصاً الطبقات الدنيا التي لا يصل اليها الشمول المالي مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي كبير، والتقليل من مستويات الفقر، ورفع الاستقرار المالي (Serafeim & Eccles, 2013) ،حيث يساهم الشمول المالي في تحقيق تأثيرات إيجابية وسلبية من أهمها: الانتقال بين ادوات السياسات النقدية الثلاث (عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، وسعر الفائدة)، وزيادة الودائع بشكل كبير، وتنوع أصول البنوك المختلفة ، وتقليل المخاطر المتوقعة قدر الإمكان ، والزيادة الكبيرة في عدد المدخرين الصغار، وخلق استقرار مالي شامل (Khan H. R., 2011)، أما التأثيرات السلبية فتشمل مخاطرة السمعة للبنوك للقروض المتعثرة، وعدم وجود مرونة فضاضة في القوانين واللوائح التنظيمية للبنوك، وانخفاض معايير القروض مما يصعب حصول الجميع عليه (Ratnawati, 2020)

اما فلسطينياً تم عقد اتفاق أوسلو عام 1993، وفي العام التالي تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية وعقد اتفاق باريس الاقتصادي بنفس العام وهو 1994، ولغايات الإشراف على النظام المصرفي وتنظيمه تتطلب هذا انشاء ما يعرف بسلطة النقد الفلسطينية لرقابة على الهيكل المصرفي والمالي الممثل بالبنوك، ومؤسسات الإقراض الصغير، ومحال الصرافة. وعلى الرغم من الجهد الكبير المبذول من الحكومة وأصحاب المصلحة لزيادة الشمول المالي في فلسطين، الا ان مستويات الشمول المالي في فلسطين لاتزال منخفضة، حيث قدر معهد ماس الشمول المالي الفلسطيني بمقدار 36.4% من عدد السكان في عام 2016 أي اقل من مليون حساب مصرفي مشمول مالياً، لذا فان الغالبية العظمى من تعداد دولة فلسطين والبالغ 4.3 مليون مواطن لايزالون غير مشمولين مالياً. (مرار، 2016)

ويعمل الاقتصاد الوطني الفلسطيني في ظل ازمة خانقة مفروضة من قبل الكيان الصهيوني، الذي يشكل عقبة تحول دون عملية التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة . من خلال فرض قيوده على الحركة الشخصية للأفراد، وعلى الموارد المتاحة مثل: الأرض، والمياه، ورأس المال المحلي والأجنبي والذي يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي. إضافة الى معدلات الفقر والبطالة المرتفعة، حيث في إحصائية في الربع الثالث من العام 2021 بلغ معدل البطالة في فلسطين (26.6%)، بينما بلغ معدل الفقر (30%) أي قرابة 1.4 مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر بحسب احصائيات، إضافة الى هذا شهد عام 2021 تحسناً ملحوظاً في الشمول المالي حيث بلغ عدد المستخدمين للحسابات البنكية قرابة (43.1%) من عدد السكان، وحوالي (32%) يستخدمون منتجات الائتمان، ويعود سبب هذا الى ضعف الوعي المالي، وارتفاع تكاليف الخدمة المالية المقدمة، ومشاركة عدد محدود من النساء في عملية طلب الائتمان، لذا بات لزاماً تحسين وزيادة الشمول المالي لرفع من مستوى النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وخلق استقرار مالي طول المدى، من خلال توجيه الشمول المالي الخاص للبنوك الى اكبر قدر ممكن من الافراد (البنك الدولي، 2021)

وتلعب البنوك دوراً حيوياً وحساساً داخل الاقتصاد الوطني من خلال التسهيلات الكبيرة التي تقدمها، والإسهام في دفع العجلة التنموية للاقتصاد، ودعم المشروعات والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) وعدم الاعتماد على التمويل الذاتي أو المصادر غير الرسمية لتلبية متطلباتهم ، هذا ويبلغ عدد البنوك (التقليدية والإسلامية) العاملة في فلسطين (14) بنكاً بين بنوك وافدة وهي وعددها (7) بنوك وهي: (البنك العربي، بنك القاهرة عمان، البنك العقاري المصري العربي ، بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، بنك الأردن، بنك الأهلي الأردني، بنك التجاري الأردني) وبنوك محلية ويبلغ عددها (8) بنوك وهي (بنك فلسطين، البنك الإسلامي العربي، البنك الوطني، بنك الاستثمار الفلسطيني ، مصرف الصفا، بنك القدس، البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الوطني الإسلامي في قطاع غزة وهو غير معترف به من سلطة النقد الفلسطينية) ومع انتشار فروعها في شتى بقاع الوطن استطاعت جمع كم عالي من الودائع، حيث بلغ اجمالي الودائع في البنوك الفلسطينية في نهاية 2020 حوالي 16.2 مليار دولار امريكي، بينما بلغ حجم التسهيلات المصرفية 11.3 مليار دولار امريكي موزعة بين القطاع العام والقطاع الخاص الذي يستحوذ على حصة الاسد من حجم التسهيلات المصرفية (سلطة النقد الفلسطينية، 2021)

## 1.2 الإطار النظري

### 1.2.1 تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي

يعتبر الشمول المالي هدفاً للعديد من البلدان التي تعد من ذوي الدخل المحدود والمنخفض لتحقيق رؤيتها في النمو الاقتصادي المستدام في المدى القريب والبعيد، ولكن يصعب تحقيق رؤية هذه الدول في توسيع الشمول المالي بسبب ان العديد من سكانها والشركات العاملة بها يتعذر عليهم الوصول الى الخدمات المالية الرسمية؛ بسبب: قلة اعداد الصراف آلي (ATMs) المنتشرة في الدولة وصعوبة الوصول اليها، وارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية من تسهيلات مصرفية والتي تشمل قروض صغيرة ومتوسطة وحسابات الجاري مدين، إضافةً الى القيود المفروضة على اشخاص بعينهم من امثال الذين لا يمتلكون ضمانات لتسديد القروض، وقيود أخرى تفرض على الأصول القابلة لتخصيص مثل: النقد السائل او

أصول سريعة السيولة، والأوراق التجارية والمالية وموجودات السلع والديون على الشركات، بالإضافة إلى قلة المعلومات الائتمانية للعملاء، وضعف الوعي المصرفي لديهم مما يثير الريبة والشك لدى البنوك فتحجم عن عملية الاقراض، ولهذا يتوجب على هذه الدول العمل على دعم قطاعات الاقتصاد المختلفة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي معقولة (Hannig & Jansen, 2010).

ولكي يتم تحقيق نمو مستدام يجب على الدولة توفير الاهتمام والدعم للقطاع المالي، حيث انها ستجني الكثير من الفوائد التي ستدعم الاقتصاد بحسب (Levine et al, 2005) والتي من أهمها: تقليل المخاطر بدرجة كبيرة على البنوك من خلال منح تسهيلات كبيرة من البنك المركزي، وتعبئة المدخرات العامة فيها نتيجة ثقة المواطن بالدولة، إضافة إلى تقليل التكاليف على المعاملات والمعلومات المالية والمصرفية والائتمانية، والعمل على توزيع التخصص بين البنوك في توزيع القروض، واخيراً تزويد المقترضين بأدوات مالية ذات جودة عالية وتمتاز بتقليل المخاطر قدر الإمكان؛ مما سيدفع تسريع عجلة النمو الاقتصادي بشكل كبير (Fabya, 2011). هذا ويمكن أن يقلل الشمول المالي من معايير القروض لأن المؤسسات المالية تحاول الوصول إلى المجتمع الأدنى من خلال خفض شروط القرض، ولكن يمكن أن يزيد أيضاً من مخاطر التي قد تضر سمعة البنك، حيث تخفض العديد من الدول مستوى إنشاء المؤسسات المالية للمناطق الريفية بسبب تخوفها من عدم قدرة مواطنين من المناطق الريفية على الإيفاء بقروضهم، مما يسبب خسائر فادحة للبنوك ومشاكل لها مع مودعيها وبالتالي انحدار سمعة البنك، وهذا ليس من مصلحة الدولة ان تزيد عدد الفقراء زيادة الديون على قروضهم، وعدد التزاماتها المالية نتيجة تدخلها لسداد أموال البنوك لذا تلجأ بعض الدول لمنع انشاء فروع بنكية في المناطق الريفية (Ratnawati, 2020)

وفي تعريف الشمول المالي يذكر خان (Khan H. R., 2011)تعريفان للشمول المالي حيث يراه على انه هو الذي يهدف الى جذب أكبر قدر ممكن من السكان الذين لا يتعاملون مع البنوك الى النظام المالي، من خلال تسهيل وصولهم الى الخدمات المصرفية المتنوعة مثل: الادخار، والمدفوعات، والتحويلات

المالية، والتحويلات على الائتمان للتجارة الخارجية، والتأمين. أما التعريف الآخر فيرى ان الشمول المالي هو تمكين الطبقات الدنيا من الوصول الى الخدمة المالية بسهولة وسرعة وبجودة عالية، والاهم من هذا ان تكون بتكلفة معقولة، مما يؤمن الوصول الى حساب مصرفي يدعمه البنك على الودائع<sup>(1)</sup> مما يمكن غالبية المواطنين من الحصول على ائتمان مصرفي ميسر وسهل ونظام مدفوعات امن ومريح، ولهذا يعد الشمول المالي الوسيلة الأكثر شيوعاً للوصول إلى الائتمان من مؤسسة مالية رسمية سواء اكانت بنك او مؤسسة اقرض.

ولكن يرى كلا من (Demirguc-Kunt & Klapper, 2012) ان هذا المفهوم له أبعاد أكثر من الودائع والقروض، حيث انه ومع التطور التكنولوجي المتسارع تكون هناك أيضاً بدائل للحسابات الرسمية مثل، تحويل الأموال عبر الهواتف المحمولة او تمكين الصراف ألي من الإيداع مع السحب او تسجيل حساب مصرفي من قبل العميل نفسه على الانترنت، حيث ان هذه الخدمات تقدم بجانب الخدمة المالية الرئيسية. كما ويمكن تعريف الشمول المالي على أنه الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها للجميع، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفاً لذلك فإن (Fouejieu et al , 2020) يرون ان الشمول المالي يعني عدم وجود حواجز (سعرية أو غير سعرية) أمام الخدمات المالية أي أنه عبارة عن إنشاء وتعزيز وتنظيم بيئة مالية آمنة ويمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة للمجتمع بأسره.

### 1.2.2 الشمول المالي والتأثير على الفقر

يعد الشمول المالي محرك حيوي وهام للنمو الاقتصادي، حيث انه يسهم في زيادة فرصة الأفراد في الحصول على الخدمة المالية والمصرفية بسهولة، مما يسهم في ايجاد اثر إيجابي فعال على تحسين النمو الاقتصادي، بسبب أهمية العمل التجاري الصغير، حيث ان للشمول المالي له اثر غير مباشر على مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم والفقر والدخل، حيث يسهم الشمول المالي والمتمثل في تقديم

<sup>1</sup> تجدر الإشارة هنا الى ان الباحث يقصد بحساب مصرفي مدعوم على الودائع : هو ان البنك يقدم فائد مالية تتراوح بين 3-5% على الودائع التي توضع به وعادة ما تكون هناك حسابات خاصة مثل الحسابات الادخارية او الودائع للأجل بفائدة ثابتة.

خدمات مالية سهلة، بسعر معقول وجودة جيدة للفقراء مما يساعدهم على الاقبال على هذه الخدمات أملاً في تحسن مستواهم المعيشي، هذا ولا تزال تجربة محمد يونس عند تأسيس بنك جرامين<sup>(1)</sup> في بنغلادش تبرهن على تأثير الشمول المالي في التخفيف من حدة الفقر، حين قام بتقديم مجموعة من القروض البسيطة للفقراء في المناطق الريفية، مما زاد من الدخل والانتاج ورفع المستوى المعيشي، وتخلص من احتكار التجار للفقراء، وسعى لتوفير خدمات الودائع ومنتجات تأمين ساهمت في حفاظ الافراد على أموالهم وحفظها على شكل مدخرات ساعد بها السوق المالي على ضخها مجدداً في مشاريع استثمارية جديدة طويلة الاجل، لتستمر العجلة في الدوران والهدف الرئيسي لها هو زيادة دخل الفقراء والطبقات المهمشة في المجتمع (Dinabandhu , 2018).

ان فكرة بنك جرامين قائمة بدرجة كبيرة على توفير رأس المال للفقراء فقط وتميزيهم عن طريق مجموعة من الاعتبارات الهامة وهي (عدم امتلاك ماء نقي، عدم توافر اسرة نوم كافية لدى الاسرة، دخل اقل من 25 الف تكا، صعوبة الحصول على ثلاث وجبات في اليوم... وغيرها) ومن توافرت به هذه الخصائص، يعطى قرض بدون تقديم أي ضمانات مالية لمساعدتهم في مشاريعهم الخاصة الجالبة للدخل، من خلال مبدأ الضمان الاجتماعي من قيام 5 اشخاص بضمان بعضهم البعض او من خلال مراكز مكونة من 6-8 مجموعات كل مجموعة مكونة من 5 افراد (أمياي، 2007) ، حيث ان الهدف من هذه التجربة هي القضاء على استغلال التجار والمقرضين على حد سواء وتمكين عمل الرجال والنساء والقضاء على الفقر والبطالة من خلال تمكين الاعمال الريادية، اما أنواع القروض المستعملة في بنك غرامين فهي (الشايب، 2010):

1. القرض العام : لغرض الاستخدام الفردي وهو 10 الاف تكا اي ما يعادل (116.5) دولار امريكي.

<sup>1</sup> مصرف غرامين: هو بنك يعنى بتقديم قروض متناهية الصغر للفقراء دون وجود ضمانات او شروط مالية اسسه محمد يونس في دولة بنغلادش.

2. القرض الموسمي: وهو لدعم الزراعة وهو على نوعين اما فردي أي وقيمته 3 الاف تكا(34.9) دولار امريكي، وترد خلال 6 شهور واما جماعي 10 الاف تكا(116.5) دولار امريكي للمجموعة الخماسية و 136 الف تكا(1584.8) دولار امريكي للمركز المكون من 6 مجموعات.

3. القرض الاسري: ويقدم فقط للنساء ويسدد من خلال قسط اسبوعي على مدار سنة واحدة، والحد الاقصى له هو 30 الف تكا(350) دولار امريكي، ولكنه في الغالب يكون بين 10 -15 الف تكا (175-116.5) دولار امريكي مع شرط كون المرأة قد سبق لها الاقتراض من قبل.

ومع نجاح تجربة بنك جرامين في حدوث شمول مالي حقيقي أدى هذا الى بيان اهمية الادخار الناتج عن العمل، حيث يسهم في مساعدة الأسر في التغلب على الازمات والصدمات المالية، لذا تعتمد هذه الاسر على الاستهلاك السلس والمحسوب بشكل منظم، من خلال مراكمة الأصول من خلال التوسع في شراء الأصول الثابتة التي ترتفع قيمتها مع الزمن مثل: الذهب، والعقارات، والأراضي، وغيرها، والاستثمار في الصحة والتعليم (Brune et al , 2011)، لهذا فأن الحصول على خدمات مالية رسمية يساعد بشكل كبير في اخراج الفقراء من خط الفقر ودوائره من خلال نشر ثقافة الادخار ومساعدتهم من خلال انشاء اليات دفع فعالة لاستخدام الخدمة المالية ذات تكاليف منخفضة (Dixit & Ghosh, 2013).

قبل عدة سنوات وبالتحديد في عام 2009 تأسس ما يعرف اليوم بالتحالف العالمي من اجل الشمول المالي (AFI)، كان هدف صانعي سياسات 60 دولة نامية هو: الاستثمار الكثيف في الخدمات المالية وتقديمها لملايين الفقراء ، الامر الذي دعى قادة الدول العشرين الى تبني فكرة الشمول المالي ودفعها بأجندة جديدة وتطبيقها بعد سنة من انشاءها وبالتحديد في عام 2010 ، ومن هنا بدء البنك الدولي في العام التالي بتحليل الطلب العالمي على الخدمات المالية، وهو ما تناولته العديد من الدراسات اللاحقة وتأثيره على القضايا الحساسة مثل الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل (Mushtaq & Bruneau, 2019) (Ndlovu & Toerien, 2020) والعديد من معاهد التنمية (مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الأفريقي

للتنمية، بنك التنمية الآسيوي (ADB)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي ساهمت بتمويل ابحاث حول الشمول المالي لفهم كيفية التعامل مع السكان الذين لا يتعاملون مع البنوك ودحثهم على التعامل معها في المستقبل (Ndlovu & Toerien, 2020).

لهذا فإن الشمول المالي يعزز من عملية التنمية الاقتصادية، حيث انه أداة أساسية ومهمة جداً لتعامل مع التحديات الاجتماعية المفروضة على الدول مثل: الفقر وعدم المساواة وغيرها (Klapper et al, 2016) حيث اننا وفي العام 2020 ليزال هناك اكثر من 1.7 مليار شخص حول العالم لا يتعامل مع البنوك (Ndlovu & Toerien, 2020) أي ان حوالي 22.1% من سكان العالم انهم يفتقرون لميزة الوصول الى خدمات مصرفية ومالية رسمية مميزة ، هذا أمر مقلق حيث يمكن القول إن الشمول المالي قادر على تقليل الفقر في عدم المساواة من خلال قنوات متعددة (على سبيل المثال ، منح الوصول إلى خدمات الادخار والائتمان ؛ تسهيل الاستثمارات الشخصية في التعليم والصحة (Fouejieu et al, 2020) (Klapper et al , 2016)

### 1.2.3 تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي

شهدت بداية القرن الحادي والعشرين تعزيزاً سريعاً للاندماج المالي من خلال توفير منتجات وخدمات مالية سهلة ومستدامة بتكلفة معقولة للفقراء والمهمشين، من خلال اتباع الاتجاهات المالية العالمية نحو تطبيق الشمول المالي حيث تختلف الرؤى والآراء التي تبحث في مجال الشمول المالي وأليات تطبيقه، هذا ويعتبر صناعات السياسات المالية العالمية الاستقرار المالي أولوية ملحة لضمان النمو الاقتصادي (Tissot & Gadanez, 2017)، حيث ان هذه السياسات الاحترازية عادت للظهور لتقليل المخاطر وتحقيق الاستقرار من خلال التوازن في تحقيق السياسات بين الشمول المالي والاستقرار المالي (Gould & Melecky, 2017)، هذا ويؤدي استخدام السياسات الاحترازية الى خفض الائتمان لتحقيق استقرار مالي، ويعود السبب في هذا غالباً الى توفير استقرار في خدمات الوساطة المالية للاقتصاد (Bank of

(England, 2009)، حيث ان الزيادة السريعة في الشمول المالي من خلال توسع الائتمان يعرض الاستقرار المالي للخطر وأكبر دليل على هذا الازمة المالية العالمية، والتي كان للرهن العقاري السبب الأكبر بها بسبب الافراط في الاقتراض للغير المؤهلين بالحصول عليه، وبالتالي المزيد من الشمول المالي يؤدي إلى استقرار مالي أقل اذن يبقى السؤال كيف نقوم بتوسيع الشمول المالي مع خلق استقرار مالي داخل الاقتصاد؟

يجيب (Khan H. R., 2011) على هذا السؤال من خلال اقتراح عدة أسباب يرى من خلالها تأثير إيجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي من خلال: زيادة مبلغ الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن ينوع أصول البنك ويقلل الحجم النسبي للقرض لأي مقترض واحد في المحفظة الإجمالية، مما يؤدي بدلاً من ذلك إلى تحقيق الاستقرار المالي عن طريق تقليل القروض المتعثرة واحتمال التخلف عن السداد. (Chen et al, 2018) ثانيًا: يزيد الشمول المالي من عدد صغار المودعين مما يزيد من قاعدة الودائع وحجمها مما يعمل على زيادة استقرار البنك في المدى الطويل وبشكل مستمر (Neaime & Gaysse, 2018)؛ (Dienillah & Anggraeni, 2018). ثالثًا: يميل الشمول المالي الأكبر إلى مزيد من الاستقرار المالي من خلال تحقيق انتقال الأفضل في ادوات السياسة النقدية<sup>(1)</sup> (Yoshino & Morgan, 2018) (Huong, 2018)

هذا ويرى (Khan H. R., 2011) ثلاث طرق يمكن للشمول المالي من خلالها ان يؤثر سلباً على الاستقرار المالي، فهو ينصح المصارف ومؤسسات الإقراض بالابتعاد عنها او الحرص عند اتباعها وهي أولاً: أن المشاركة الواسعة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض في النظام المالي الرسمي تؤدي إلى زيادة تكلفة المعاملات والمعلومات مما يزيد من عدم الكفاءة في النظام المالي لذا يجب على المصارف تنظيم

<sup>1</sup> أي قيام البنك المركزي في الدول في التنقل السريع بين ادواتها (عمليات السوق المفتوحة، سعر الفائدة، الاحتياطي النقدي، تأطير الائتمان أي تحديد سقف القروض كأجراء احترازي) في الحالات الاقتصادية الانكماشية أو التوسعة مع ضرورة خلق توازن في استعمال السياسة المالية فعلى سبيل المثال نستطيع زيادة الشمول المالي حيث انه في حال انكماش السوق تعمد الدولة خفض سعر الفائدة في السياسة النقدية وتخفيض الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي في السياسة المالية وانتقال الأمتل والمناسب من قبل البنك المركزي يحقق له استقرار مالي ملحوظ.

تكاليف المعلومات والمعاملات بحسب مستوى الدخل الشخصي للعميل لضمان شرائح أكبر من العملاء والحفاظ على البنك من مخاطر عدم الكفاءة (Jose & Garcia, 2016). أما السلبية الثانية فهي يمكن للمصرف وهي مخاطر السمعة والتي تنشأ من خلال الاستعانة بمصادر خارجية لوظائف مختلفة مثل تقييم الائتمان من أجل الوصول إلى المقترضين الصغار والمتوسطين مما يسبب مخاطر عدد السداد مما يؤدي إلى المخاطرة بسمعة البنك، وثالثاً: المشاركة الواسعة للتمويل المتناهي الصغر (MFIs) يزيد القاعدة الائتمانية ولكنها ستخلق صعوبات في تقييم الائتمان واسترداده، ويمكن أن تزيد من احتمالية التخلف عن سداد الائتمان ، مما سيؤدي إلى أزمات سيولة في المصرف ويضعف التنظيم العام للنظام المالي (Baron (Ahmad, 2018) (Jose & Garcia, 2016) & Xiong, 2014)

### 1.3 الدراسات السابقة

ظهرت العديد من الدراسات التي بحثت عن تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي، ونظراً لأهمية هذا الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في عملية التنمية الاقتصادية ومن خلال استعراض هذه الدراسات السابقة التي سوف نستطيع مقارنتها مع دراستنا الحالية بيان أوجه الشبه والاختلاف ومحاولة استخلاص نموذج رياضي قياسي بناء على الدراسات السابقة ومن أهم الدراسات العربية:

#### 1.3.1 دراسات تتعلق بتأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي

ان العديد من الدراسات ذهبت الى دراسة أثر الشمول المالي في النمو الاقتصادي مثل دراسة (شرف و الصائغ، 2021) التي درست تأثير الشمول المالي في النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث استخدم الباحث طريقة المكونات الأساسية (PCA)، ثم تطبيق اختبارات الإستقرارية للبيانات لنموذج (Panel ARDL)، وتوصل الى نتيجة مفادها ان مؤشرات توافر واستخدام الخدمات المالية يؤثران إيجابياً في النمو الاقتصادي، واما دراسة (Girón et al , 2021) فتمحورت حول قياس الشمول المالي في أقل البلدان نمواً في آسيا وأفريقيا، حيث فحص محددات الشمول المالي في أقل البلدان نمواً في آسيا وأفريقيا، واستخدموا بيانات البنك الدولي لتقدير الأسلوب الاقتصادي القياسي في البلدان عينة

الدراسة، وكشفت النتائج أن ارتفاع مستوى الشمول المالي يزيد من مستوى المدخرات الرسمية في البلدان ، مما يعزز بدوره تنميتها ونموها بشكل إيجابي وفي دراسة فلسطينية اجراها كلا من (Talalweh & Samarah, 2021) حول أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية للبلدان الإسلامية حيث طور الباحثان نموذج قياسي لفحص العلاقة بين المتغيرات من خلال جمع بيانات لـ 28 دولة بحسب احصائيات البنك الدولي وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة ايجابية للشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

اما دراسة (ردور و حركات ، 2020) فكانت حول اثر للشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 وذلك باستخدام نموذج (ARDL) ،حيث استخدمت مؤشرات الشمول المالي القروض، الودائع، عدد الفروع البنكية كمتغيرات مستقلة واستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج وجود علاقة ايجابية بين الفروع البنكية والقروض من جهة والنمو الاقتصادي، ووجود تأثير سلبي للودائع على الناتج المحلي الإجمالي مما يتطلب توعية الأفراد بأهمية الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والتي تساهم في النمو الاقتصادي بالجزائر حيث اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (محمود، 2020) حول أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي توصل الى وجود علاقة طردية ايجابية في الأجل الطويل بين مؤشر الشمول المالي متمثلة في (ودائع القطاع العائلي لدى البنوك، ونصيب الفرد من الدخل، وعدد ماكينات الصراف الآلي التجارية) والنمو الاقتصادي، واختلفت دراسة (الجويني و موعش، 2020) مع الدراسات السابقة في قياس متغيرات جديدة للشمول المالي وهي مؤشرات تطور القطاع المصرفي والأسواق المالية على معدل نمو الناتج المحلي الجمالي الحقيقي في عشرة دول عربية خلال الفترة (2000-2018) باستخدام منهجية قياسية تستند إلى نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث كانت النتائج أن السبولة المحلية لها أثر موجب وغير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في حين أن

القيمة السوقية أسواق المال (البورصات) له أثر معنوي موجب، حيث ان النتائج أظهرت تحسن نشاط أسواق المال له أثر موجب لكنه غير معنوي على النمو الاقتصادي الحقيقي .

واجرى (Dinabandhu sethi, 2018) دراسة هدفت الى فحص العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي للفترة (2004-2010)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية وطويلة الأمد بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في (31) دولة بالعالم، كما أكد اختبار العلاقة السببية على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي وتؤكد على أن الشمول المالي هو أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي وهو ما اتفق مع (yilmaz bayar, 2018) حول وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الوصول إلى الأسواق المالية إلى النمو الاقتصادي.

على النقيض من ذلك ، توصل كلا من (Naceur & Samir, 2007) من خلال عمل دراسة حول اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي على 11 دولة بين اسيا وافريقيا الى ان هناك اثر سلبي بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي سببها الرئيس البنوك، حيث ان البنوك الهادفة للربح تضخ القروض الاستهلاكية بشكل غزير عن الاستثمارية، والتي لا تحسن من النمو الاقتصادي مما يعود بالسلب على الشمول المالي وبالتالي الاقتصاد بشكل عام، اما (Khan H. R., 2011) فقد وجد أيضاً أن للشمول المالي تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ويعزو الباحث هذه النتيجة الى ان الشروط المفروضة على القروض للطبقات الدنيا تؤدي بسمعة البنك الى الانحدار والمخاطرة على حد وصفه ، وعلى صعيد مختلف توجهت دراسات أخرى لقياس الشمول المالي على التنمية الاقتصادية حيث رأى (حمدان و أبو دية، 2018) أن هناك أثراً للشمول المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2015 ، وقد استخدم أسلوب تحليل السلاسل الزمنية، والتي أظهرت النتائج والتي اختبرت بأختبار جذر الوحدة ، واختبار جوهانسون للتكامل المشترك، أنه يوجد أثر إيجابي للتسهيلات الائتمانية المباشرة ، وعدد العاملين في القطاع الخاص، وعدد فروع البنوك على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1995-2015).

اما (Banerjee & Donato, 2020) فقد حاولا قياس آثار الشمول المالي على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتعليم والصحة وعدم المساواة في الدخل في (20) دولة آسيوية في الفترة (2004-2015) حيث تم إنشاء مؤشر الشمول المالي على المستوى باستخدام منهجية هجينة لفحص بشكل تجريبي علاقته بنتائج التنمية المعينة، لفحص الارتباط وقد اظهرت النتائج أن للشمول المالي الكلي والمتمثل (بعدد نقاط البيع ، عدد بطاقات الائتمان ، عدد بطاقات الخصم المباشر ، عدد أجهزة الصراف الآلي) له تأثير إيجابي قوي على جميع نتائج التنمية، وهذا التأثير يتحسن في البلدان ذات المخاطر السياسية الأقل.

### 1.3.2 دراسات تتعلق بتأثير الشمول المالي على نسب الفقر

اما على صعيد قياس اثار الشمول المالي على التخفيف من حدة الفقر وتوزيع الدخل فقد أشار (Anthony et al , 2021) الى تأثير عتبة الشمول المالي على الحد من الفقر في أفريقيا وخصوصاً دول جنوب الصحراء الكبرى (SSA)، باستخدام مجموعة بيانات سنوية تمتد من عام (2010-2017) ، حيث تم استخدام طرق تقدير هانسن وطريقة اللحظات المعممة المختلفة (GMM) وأظهرت النتائج ان الشمول المالي سيؤدي إلى الحد من الفقر، وأن عرض النقود مهم بشكل إيجابي ويسهم في الحد من الفقر في جنوب الصحراء الأفريقية، وأن الائتمان المحلي للقطاع الخاص يؤثر بشكل إيجابي على الشمول المالي. اما دراسة (Zia & Prasetyo, 2018) والتي هدفت الى تحليل العلاقة وتأثير الإدماج المالي على التخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة في الدخل في إندونيسيا، حيث كانت البيانات عبارة عن سلسلة زمنية من (2014-2016) ذات مقطع عرضي من (33) مقاطعة في إندونيسيا ،وأظهرت النتائج وجود شمول مالي معتدل، وان للشمول المالي علاقة سلبية وهامة وتأثير تجاه الفقر، وكان للشمول المالي علاقة إيجابية وليست مهمة مع عدم المساواة في الدخل، ولكن كان له تأثير سلبي وكبير تجاه عدم المساواة في الدخل، وأشارت دراسة (Khan et al , 2021) والتي كانت حول تأثير الشمول المالي على الفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي باستخدام بيانات من (54) دولة أفريقية ، بمتوسط القيمة لأربع

سنوات للفترة (2001-2019) ، حيث أظهرت النتائج أن الشمول المالي هو مؤشر قيم، ويوجد علاقة ارتباط إيجابية بين الشمول المالي والتقليل من حدة الفقر وعدم المساواة في الدخل وتحسن الاستقرار المالي.

اما (Ratnawati, 2020) فقد اجرت دراسة حول تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي في آسيا حيث هدفت الدراسة الى قياس الشمول المالي بثلاثة أبعاد ، وهي الاختراق المصرفي ، والوصول إلى الخدمات المصرفية ، واستخدام الخدمات المصرفية حيث تم استخدام نسبة الفقر بمؤشر خط الفقر الوطني ومعامل جيني كمؤشرات للفقر وعدم المساواة في الدخل، هذا ويتم قياس الاستقرار المالي من خلال درجة Z-Score للبنك والقروض المصرفية المتعثرة، وتظهر نتائج اختبار الفرضية أن جميع أبعاد الاستقرار المالي في وقت واحد لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي، من ناحية أخرى لم يكن التأثير الجزئي لبعد الشمول المالي على النمو الاقتصادي ، وتخفيف حدة الفقر، وعدم المساواة في الدخل ، والاستقرار المالي في عشرة بلدان في آسيا هو الأمثل.

اما من ناحية أخرى فقد وجد (Park & Mercado, 2015) دليلاً تجريبياً على وجود علاقة سلبية بين الشمول المالي والفقر وعدم المساواة في الدخل، وهو ما توصل اليه (Seven & Coskun, 2016) أنه وعلى الرغم من أن التنمية المالية تشجع النمو الاقتصادي، إلا أنها لا تقيد بالضرورة الأشخاص ذوي الدخل المنخفض في البلدان النامية، حيث وجدوا أن الشمول المالي لا يلعب دوراً مهماً في الحد والتخفيف من شدة الفقر، وهو ما اختلف مع دراسة (Neaime & Gaysse, 2018) في أن الشمول المالي ليس له تأثير كبير على الفقر.

### 1.3.3 دراسات تتعلق بتأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي

اما بعض الدراسات فقد ذهبت الى توجه دراسة أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي مثل دراسة (Duc Hong et al , 2021) والتي درست العلاقة بين الشمول المالي واستقرار السوق المالية باستخدام مجموعة بيانات من 3071 بنكاً في منطقة آسيا خلال الفترة من 2008 إلى 2017 واستخدمت طريقة اللحظات المعممة (GMM). وتوصلت الى أن المستوى الأعلى من الشمول المالي من إتاحة الوصول إلى التسهيلات المصرفية يساهم بشكل إيجابي وكبير في استقرار القطاع المصرفي، مما يؤدي إلى زيادة مرونة البنك. واخرى الى رأس المال البشري حيث لانه وفي دراسة (Thathsaraniet al, 2021) حول دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي ورأس المال البشري في جنوب آسيا، حيث حاولت معالجة هذه الفجوة باستخدام بيانات ثانوية من ثمانية بلدان في جنوب آسيا من عام 2004 إلى عام 2018، حيث تم تطوير مؤشر شمول مالي من خلال تحليل المكونات الرئيسية باستخدام نهج اقتصادي قياسي لبيانات مع نماذج تصحيح خطأ المتجهات واختبار سببية جرانجر، وفقاً لنتائج الدراسة ، فإن الشمول المالي له تأثير طويل المدى على تنمية رأس المال البشري في دول جنوب آسيا ، في حين أن له تأثير إيجابي قصير المدى على النمو الاقتصادي.

وذكر (Hannig & Jansen, 2010) بأن الشمول المالي لديه أيضاً القدرة على تحسين الاستقرار المالي، لأن وصول الفقراء إلى مدخرات المؤسسات المالية الرسمية يمكن أن يزيد من قدرة الأسرة على إدارة نقاط الضعف المالية الناجمة عن الآثار السلبية للأزمة، وتنوع قاعدة التمويل من مؤسسة مالية يمكنها الحد من الصدمات عند حدوث أزمة عالمية ، وأضاف (Pearce , 2011) أنه وعلى مستوى الدولة يمكن للشمول المالي زيادة الكفاءة في الوساطة المالية من خلال المدخرات المحلية له أثر إيجابي على زيادة الاستثمار لتشجيع الاستقرار المالي. وفي دراسة (Aduda & Kalunda, 2012) عن الشمول المالي والاستقرار المالي في كينيا، ووجدوا أن الشمول المالي شرط أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية لأن البرامج المالية المختلفة لها تأثير على الاستقرار المالي في كينيا، وذكر (Dienillah & Anggraeni,

(2018) في دراسة ذات نهج قياسي الى انه يمكن أن يكون لزيادة الشمول المالي والأصول المصرفية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي واستثمار المحفظة استراتيجية جيدة لتحسين الاستقرار المالي بشكل إيجابي.

#### 1.4 التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال ما تم استعراضه من الدراسات السابقة تبين التنوع والاختلافات من حيث طرق الباحثين في استخدام النماذج الإحصائية فمنهم استخدم نماذج (ARDL)، ومنهم من استخدم طريقة المكونات الأساسية (PCA) ولكن من اهم النماذج التي استخدمت هي نماذج ( panel data ) باستخدام نموذج (GMM) واختبار جانسن وغيرها، وتبين ان اغلب هذه الدراسات تحدثت عن جوانب إقليمية في قياس الدول وتأثيرها مع بعضها من خلال بيانات البنوك العاملة في دول البحث موضع الدراسة وهو ما رآه الباحث فرصة لقياس ذات المنهجية على دولة فلسطين، وتبين وجود اختلاف بين الباحثين في النتائج فمنهم من ايد وجود اثار إيجابية للشمول المالي على النمو والفقير والاستقرار المالي ومنهم من وجد علاقة سلبية باختلاف الأسباب والمسببات ولان الشمول المالي هو موضوع حديث نوعاً ما وندرة الدراسات التي تحدث عنه داخل فلسطين وجد الباحث ضرورة لتسليط الضوء عليه من خلال دراسة اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقير والاستقرار المالي في فلسطين في الفترة ما بين (2010-2020).

أما ما يميز هذه الدراسة هو في كونها قاست تأثير ابعاد الشمول المالي والتضخم على النمو الاقتصادي بشقية الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الفقر الى عدد السكان و الاستقرار المالي المقاس بالقروض المتعثرة على دولة فلسطين، والتي تعد الدولة الوحيدة في العالم التي لاتملك بنك مركزي وعملة وطنية وتقع تحت احتلال اسرائيلي يجبرها على التبعية على لاقتصاده، وكون سلطة النقد لا تمارس السياسة النقدية سوى بالتحكم بسعر الفائدة مما ساهم في ضعف الشمول المالي، بعكس الدراسات السابقة التي قاست على دول كثيرة مستقرة وامنه وتمتلك بنوك مركزية جيدة، إضافة الى

ان هذه الدراسة من الدراسات الجديدة في مجال الشمول المالي خاصة انها استخدمت نمط احصائي جديد على الأبحاث العلمية في دولة فلسطين وهو GMM مما يجعلها نقلة علمية في مجال البحث العلمي في دولة فلسطين، حيث لم تستخدم دراسة فلسطينية اقتصادية هذا الاسلوب على حد علم الباحث.

## 1.5 مشكلة الدراسة

بينت العديد من التقارير الدولية أن حوالي 50% من سكان العالم البالغين لا يتعاملون مع البنوك، لذا اصبح موضوع الشمول المالي من الأجندات المهمة لدى صانعي السياسات في الدول (البنك المركزي الأردني، 2015)، كونه يقلل عدد الواقعين داخل خط الفقر حيث ان نسبة الفقر في فلسطين وصلت إلى 32% نهاية عام 2020، مما أدى الى زيادة الاقبال على القروض لتحسين الاوضاع المعيشية ولكنها قروض استهلاكية سلبية لا تحسن من النمو الاقتصادي، واليوم يشكل القطاع المصرفي أداة أساسية لاستمرار النمو الاقتصادي، والذي مع جائحة كورونا تراجع الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً حاداً يصل إلى 12% خلال عام 2020. ولدفع عجلة النمو الاقتصادي فقد نما إجمالي التسهيلات المباشرة حتى نهاية العام الماضي 2020 بنسبة 12%، وبلغت 11.3 مليار دولار، مقارنة مع 10.1 مليارات دولار خلال العام 2019 بحسب (سلطة النقد الفلسطينية، 2021) وتشير البيانات الى ان نصيب الفرد من الناتج الاجمالي في فلسطين بالأسعار الجارية بلغ 3378.3 دولار أمريكي في عام 2019 لينحدر بفعل جائحة كورونا ويصل الى 2913.9 بحسب (الجهاز المركزي للأحصاء، 2021) مما أدى الى تفعيل أدوات تعزيز الاستقرار المالي، عبر تحفيز سلطة النقد للبنوك ومنحها امتيازات لتقديم تسهيلات لقطاعات اقتصادية هامة وحيوية لاسيما القطاعات الإنتاجية والصناعية والصحية، فان الحقائق والارقام السابقة تشير الى الدور الكبير والمحوري الذي تلعبه البنوك داخل الاقتصاد الوطني في تحقيق الشمول المالي.

وعليه يمكننا صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي :

ما تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقير والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010 - 2020)؟

### 1.6 أسئلة الدراسة

يتفرع من سؤال الدراسة الرئيس مجموعة من الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هو تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي ونسب الفقر والاستقرار المالي في فلسطين؟
- ما هو الدور الذي تلعبه البنوك الوافدة والمحلية في زيادة الشمول المالي في فلسطين؟
- هل يختلف الشمول المالي لدى البنوك التقليدية عن البنوك الإسلامية؟
- ما هي نسبة الشمول المالي في فلسطين؟

### 1.7 اهداف الدراسة

بهذا الصدد وبناء عليها ستصاغ اهداف الدراسة والمتمثلة في:

1. معرفة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي نسب الفقر والاستقرار المالي في فلسطين.
2. التعرف على الدور الذي تلعبه البنوك الوافدة والمحلية في زيادة الشمول المالي في فلسطين.
3. ابراز الاختلاف في الشمول المالي لدى البنوك التقليدية عن البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.
4. التعرف على نسبة الشمول المالي بالنسبة لإحصائيات البنوك العاملة في فلسطين.

### 1.8 اهمية الدراسة

تكمّن أهمية البحث وحدائته مع التوجه الكبير للسلطة النقد الفلسطينية حذو الاقتصاد العالمي في تعزيز الشمول المالي من خلال بناء استراتيجية وطنية شاملة ، وتكمّن أهميتها في كونها تدرس موضوع هام وهو تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي الذي يعتبر مؤشر هام على قوة الاقتصاد الوطني وتأثيره على

الاستقرار المالي، بالإضافة الى بيان اهمية الشمول المالي على الفقر والفقراء وهل ساهم في تحسين مستوى معيشتهم من عدمه، حيث انه لم ينل نصيبه من الدراسة في المؤسسات الأكاديمية والبحثية الفلسطينية في مواضيع النمو الاقتصادي. كما تكمن أهمية الدراسة في انها قادرة على تقدير حجم الشمول المالي في فلسطين، واستخراج النتائج والتوصيات التي ستخرج بها الدراسة والتي يهتم بها صانعي القرار في النظام المالي الفلسطيني التي من شأنها ان تساعدهم في اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة التي تعمل على رفع الوعي والقدرات المالية للمجتمع الفلسطيني، كما تساعدهم في تطوير المنتجات المالية بما يتناسب مع احتياجات المستهلك، حيث أن تطوير المنتجات المالية والاهتمام بجودتها يعمل على زيادة القدرة التنافسية للبنوك، كما تلفت هذه الدراسة انظار الباحثين الى الاهتمام بدراسة الشمول المالي واثاره في تعزيز النمو الاقتصادي في فلسطين، وكيفية اقتراح سياسات تساهم في دعمه وانتشاره.

## 1.9 فرضية الدراسة

تسعى الدراسة الحالية الى اختبار الفرضية التالية من اهمها:

هناك أثر ايجابي تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين وقسم

الفرضية الاساسية الى عدة فرضيات فرعية، على النحو التالي:

- يوجد أثر ايجابي لأبعاد الشمول المالي وهي (عدد المواطنين الذين يملكون حساب مصرفي، عدد الفروع ومكاتب البنك وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين واجمالي الودائع واجمالي التسهيلات الائتمانية والتضخم) وبين النمو الاقتصادي.
- يوجد أثر ايجابي لأبعاد الشمول المالي وهي (عدد المواطنين الذين يملكون حساب مصرفي، عدد الفروع ومكاتب البنك وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين واجمالي الودائع واجمالي التسهيلات الائتمانية والتضخم) وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

- يوجد أثر ايجابي لأبعاد الشمول المالي وهي (عدد المواطنين الذين يملكون حساب مصرفي، عدد الفروع ومكاتب البنك وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين واجمالي الودائع واجمالي التسهيلات الائتمانية والتضخم) وبين التخفيف من حدة الفقر.
- يوجد أثر ايجابي لأبعاد الشمول المالي وهي (عدد المواطنين الذين يملكون حساب مصرفي، عدد الفروع ومكاتب البنك وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين واجمالي الودائع واجمالي التسهيلات الائتمانية والتضخم) وبين الاستقرار المالي.



## الفصل الثاني

### التحليل الوصفي ومنهجية الدراسة

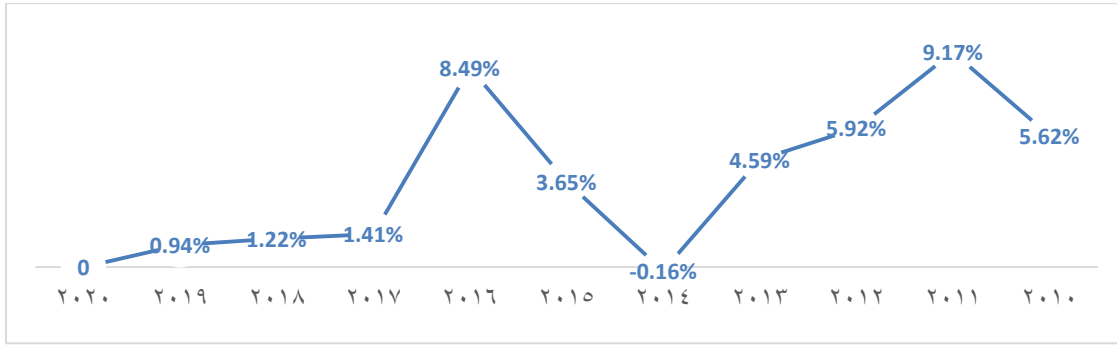
#### 2.1 المتغيرات التابعة

##### 2.1.1 الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product):

يتبين لنا من الرسم البياني اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بشكل متذبذب ومستمر وبدرجة كبيرة مما يدل على النشاط الاقتصادي في فلسطين من خلال الرسم البياني التالي:

#### شكل 2

نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في فلسطين بالنسبة المئوية خلال الفترة (2010-2020)



\*نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب الإحصاء الفلسطيني لعام (2020)

ويتضح من الرسم البياني السابقة رقم (2) نسب النمو المرتفعة للناتج المحلي الاجمالي حيث كانت نسب النمو غير مستقرة بين 2010 الى 2012 وبدرجة نمو وصلت الى 5.6 % لتزيد في عام 2011 بقدر كبير جداً الى حوالي 4 % دفعة واحدة بشكل كبير لتعود لتفقدتها في عام 2012، ويعود السبب في هذا الى الدعم المالي الكبير للدولة فلسطين بسبب إعلانها دولة غير عضو في الأمم المتحدة، والمساعدات التي قدمت وليستمر الهبوط بشكل بسيط لينحدر بشكل كبير ويصل الى السالب بسبب الحرب على قطاع غزة، والحصار الاقتصادي من خلال حجز أموال المقاصة التي تجبها الدولة الفلسطينية من الاحتلال ، لكن سرعان ما استعاد الاقتصاد الفلسطيني توازنه، ووصل بدرجة نمو نستطيع القول انها مسقرة بحوالي

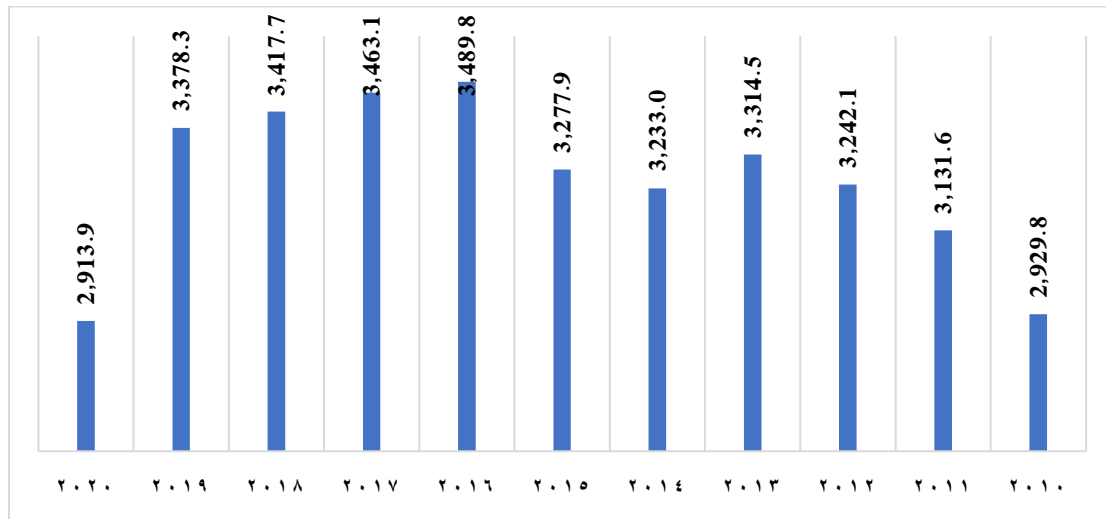
10% في اواخر اعوام 2015- 2019 ويعود ذلك الى استقرار الاحوال الاقتصادية والسياسية وتلقي المنح والمساعدات والدعم الدولي للفلسطينيين ليعود ليهبط قرابة 1.129 % بسبب حلول جائحة كوفيد 19 (كورونا) التي اضرت الاقتصاد الوطني بسبب سياسات الاغلاقات والحجر الصحي التي اتبعتها الحكومة.

### 2.2.1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita):

ونعني به متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان تكمن أهمية مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، يستخدم عادة للمقارنة بين بلد وآخر، فالارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إشارة إلى أن الاقتصاد يتجه للنمو. الهيئة العامة للأحصاء السعودي (2017)

### شكل 3

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في فلسطين بالـف دولار أمريكي خلال الفترة (2020-2010)



\*نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب الإحصاء الفلسطيني لعام (2020) بالـالاف دولار امريكي.

أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ انه يرتفع بشكل متوازن وبدرجة كبيرة بين عامي 2010 - 2013 حيث كانت الزيادة بمقدار كبير، حيث وصل الى حوالي 400 دولار ويعود

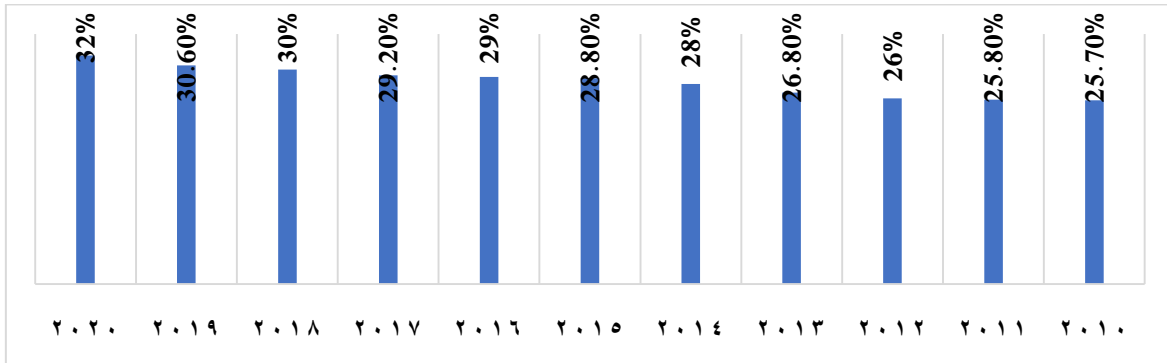
السبب في هذه الزيادة هو حالة الاستقرار والدعم الدولي الكبير المالي والسياسي، ليعود لينخفض ويصعد وليصل الى اعلى ذروته في العقد الأخير في عام 2016 ليصل الى قرابة (3500) دولار امريكي، ليعود لينخفض بشكل متذبذب بين أعوام 2017-2019 ليصل الى ادنى مستوياته عام 2020، بسبب جائحة كورونا والتي أغلقت الدولة على نفسها مما أدى الى كساد في الاقتصاد ليصل الى 2913.9 وبمقدار 464.4 دولار امريكي.

### 2.1.3 نسبة الفقر (Poverty rate):

يعتبر الفقر ظاهرة طبيعية مكونة من عدة ابعاد وجوانب نقدية وغير نقدية، ومن اهم هذا الابعاد البعد المقياس بالرفاهة من أمثال الدخل والاستهلاك (الإحصاء الفلسطيني، 2020) والشكل التالي يوضح نسب الفقر داخل الأراضي الفلسطينية ما بين (2010-2020)

#### شكل 4

نسبة الفقر في فلسطين خلال الفترة (2010-2020)



\*نسب الفقر حسب الإحصاء الفلسطيني لعام (2020)

يلاحظ من نسبة الفقر الى عدد السكان انها ترتفع بشكل متوازن وبدرجة معقولة بين عامي 2010 - 2013 حيث كانت الزيادة بمقدار (0.3%) هذا ويجب التنويه ان هناك تباين كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث نسب الفقر كما يوضح في الشكل رقم (4)، ويعود هذا الامر الى الانفتاح في الضفة الغربية الذي يجعل العمل والتجارة منتشر بشكل اوسع بينما يعاني قطاع غزة من اغلاقات وحصار

المستمر، مما انعكس على النسبة الاجمالية حيث وصلت نسبة الفقر ما بين 2014 الى 2018 ما بين 28 - 30 % وهي نسبة مرتفعة على الصعيد العالمي، ويعود السبب في هذا الى التبعات التي حلت على قطاع غزة بعد الحروب المتتالية أعوام 2012 و حرب عام 2014 والتي ضرب فيها الكيان الصهيوني شرايين الحياة بالقطاع الذي ازداد بؤساً حيث تشير توقعات وزارة التنمية الاجتماعية على ان نسبة الفقر في قطاع غزة في نهايات عام 2015 قد وصلت الى اكثر من 80 % من اجمالي سكان القطاع ولكن عاد لوضعه الطبيعي مع نهايات عام 2020 ليصل الى 50 % في غزة ويصل الى 32 % في فلسطين عموماً علماً ان الضفة الغربية قد وصلت نسبة الفقر فيها الى ما بين أعوام 2010-2020 بمتوسط 10.3 % بحسب الإحصاء الفلسطيني (2020)

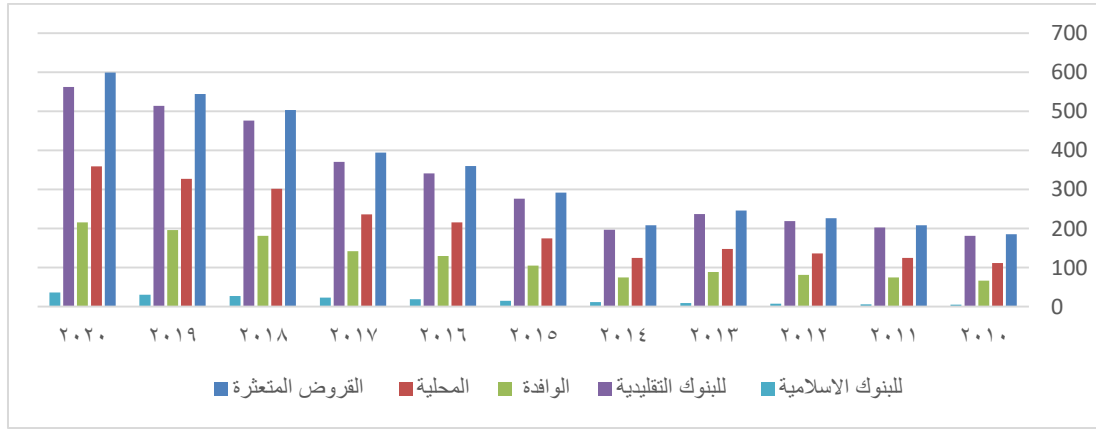
#### 2.1.4 الاستقرار المالي المقاس (بأجمالي القروض المتعثرة) :

Financial stability (total non-performing loans)

يعتبر الاستقرار المالي بحسب سلطة النقد (2020) هو القدرة على خلق التوازن بين عناصر القطاع المالي من مصارف ومؤسسات اقراض والصرافين وأنظمة دفع لتحقيق التكامل والاستقرار والشمول المالي. اما القروض المتعثرة أو غير العاملة أيضا بأنها القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد، أو القروض التي تجد نفسها الجهة المانحة مضطرة لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض.

## شكل 5

### اجمالي القروض المتعثرة في فلسطين خلال الفترة (2010-2020)



\*البيانات السنوية الصادرة من البنوك عينة الدراسة لأعوام ما بين (2010-2020) بالمليون دولار امريكي.

بالنسبة لفلسطين فكما يوضح الشكل البياني السابق رقم (5) تشمل القروض المتعثرة ارقام متوسطة بالنسبة الى اجمالي القروض الممنوحة حيث نجد بين أعوام 2010 - 2012 ان القروض المتعثرة لم تتعدى 13%، ويعلل الباحث أسباب هذه النسب القليلة الى سببين اولهما اشتراطات البنكية التي تضمن القروض بوجود كفيل ومنح القروض ذات مخاطر منخفضة تحقق ربح عالي اما أعوام 2014 - 2018 فنجد ثبات في مستوى القروض المتعثرة لترتفع بشكل ملاحظ فيه في عام 2018 ويعلل الباحث هذا الامر الى الزيادة الطبيعية في عدد القروض الممنوحة، وفي عام 2019 وبسبب انتشار جائحة كورونا في العالم اما في عام 2020 فنتيجة لسياسة الحجر الصحي، واغلاق السوق التجاري فقد زادت القروض المتعثرة بسبب صعوبة قدرة المقترضين على السداد لتصل الى 17%.

## جدول 1

اجمالي القروض المتعثرة من القروض الممنوحة ما بين أعوام (2010-2020) في البنوك التقليدية والإسلامية (المحلية والوافدة) بالمليون دولار أمريكي

السنة	اجمالي القروض المتعثرة	القروض المتعثرة للبنوك المحلية	القروض المتعثرة للبنوك الوافدة	القروض المتعثرة للبنوك التقليدية	القروض المتعثرة للبنوك الإسلامية
2010	185.8	111.48	66.888	181	4.9
2011	208.6	125.16	75.096	202.2	6.4
2012	226.7	136.02	81.612	219	7.6
2013	246.2	147.72	88.632	237	9.2
2014	208.6	125.16	75.096	196.6	12
2015	291.5	174.9	104.94	276.4	15.1
2016	360	216	129.6	340.8	19.2
2017	394	236.4	141.84	370.4	23.6
2018	503.4	302.04	181.224	476.2	27.2
2019	544.5	326.7	196.02	513.9	30.6
2020	598.9	359.34	215.604	562.3	36.6

\*بحسب البيانات السنوية الصادرة من البنوك عينة الدراسة لأعوام ما بين (2010-2020) بالمليون دولار أمريكي.

يتضح من الجدول السابق مقدار الاختلاف الكبير في القروض المتعثرة بين البنوك المحلية والبنوك الوافدة لصالح الأولى، ويعود السبب في هذا الى كونها الأكثر تقديم للتسهيلات المصرفية بعكس البنوك الوافدة التي لن تصل الى مستوى البنك المحلية. أما البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية فيتضح من الجدول الاخلاف في القروض المتعثرة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ويعزو الباحث السبب الى طبيعة البنوك الإسلامية وعدم تعاملها بالقروض والأرقام المذكورة هي نتيجة عدم التزام عملائها بالتزامات تعاملاتها الإسلامية مثل المرابحة والاجارة وغيرها، مما يؤكد على ان البنوك التقليدية تتقلد خسائر سنوية ملحوظة نتيجة تعثر قروضها خصوصا في عام 2020 والذي بلغت نسبة القروض المتعثرة الحد الأقصى بسبب اغلاق سوق العمل مما أدى الى تعثر العديد من المقترضين وعدم السداد.

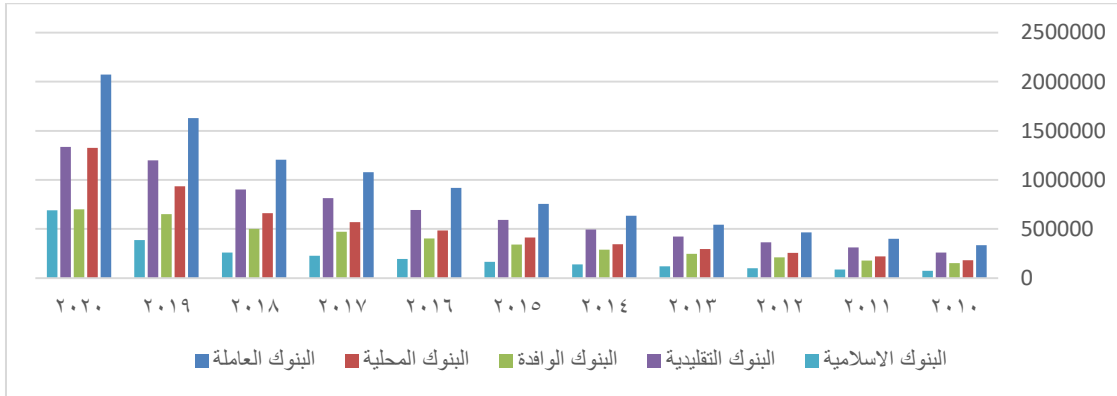
## 2.2 المتغيرات المستقلة (Dependent Variables):

### 2.2.1 عدد الحسابات المصرفية:

تنقسم الحسابات المصرفية البنكية الى قسمين: الأول حسابات للشركات والأخر حسابات لأفراد موزعة على البنوك المصرفية المختلفة العاملة داخل دولة فلسطين، حيث تتنوع الحسابات المصرفية من توفير وجاري مدين والودائع لأجل وغيرها، هذا وبحسب سلطة النقد الفلسطينية بلغ إجمالي الحسابات المصرفية لدى البنوك الفلسطينية حوالي 2 مليون حساب مصرفي بأواخر عام 2020 ويوضح الجدول التالي مقدار الحسابات المصرفية في اخر 10 سنوات:

### شكل 6

عدد الحسابات المصرفية المنتشرة في فلسطين خلال الفترة (2010-2020)



\*بحسب البيانات السنوية الصادرة من البنوك عينة الدراسة لأعوام ما بين (2020-2010)

من حيث نوعية البنوك فنجد ان التباين كبير بين اعداد البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية لصالح الأخيرة كونها الأكثر انتشارا داخل السوق الفلسطيني وكونها أكثر قوة وثقة من البنوك الإسلامية كونها تقدم خدمات أكبر ، اما من حيث البنوك الوافدة والمحلية فنجد البنوك المحلية هي الأكثر انتشاراً وقوة من الوافدة التي لا تنافس في سوقها أساسا وتعتبر السوق الفلسطيني سوق هام ولكنه ليس رئيسي خاصة البنوك الأردنية التي تمتلك حصة كبيرة بالأردن بعكس فلسطين.

## جدول 2

إجمالي عدد الحسابات المصرفية في البنوك التقليدية والإسلامية (المحلية والوافدة) ما بين أعوام (2010-2020) في فلسطين

السنة	اجمالي عدد الحسابات المصرفية للبنوك	اجمالي عدد الحسابات المحلية	اجمالي عدد الحسابات للبنوك الوافدة	اجمالي عدد الحسابات التقليدية	اجمالي عدد الحسابات الاسلامية
2010	333819.6	181959	151860.6	260705.3	73114.3
2011	399317.2	220657.7	178659.5	313300.3	86016.9
2012	466432	256244.3	210187.7	365235.7	101196.3
2013	542861.2	295581.6	247279.6	423806.7	119054.5
2014	636601.4	345684.2	290917.2	496537.3	140064.1
2015	756001.6	413746.1	342255.5	591220.3	164781.3
2016	919040.6	486172	402653.6	694965.2	193860.4
2017	1078978	569614	473710	815253	228071
2018	1204035	660547	502235	903132	259650
2019	1628523	933950	652272	1197372	388850
2020	2070777	1324265	701300	1334540	691025

\*بحسب البيانات السنوية الصادرة من البنوك عينة الدراسة لأعوام ما بين (2010-2020) بالألف دولار أمريكي

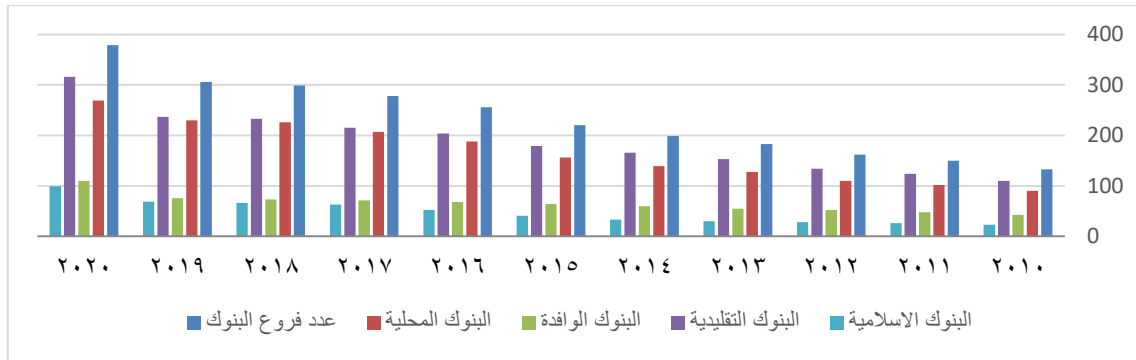
هذا وبلغ عدد الحسابات المصرفية للبنوك الفلسطينية في بداية عام 2010 حوالي 350 الف حساب مصرفي موزعين في فلسطين على عدة بنوك، ولكن لم تكن هذه بعض البنوك قادرة على البقاء في السوق نتيجة ارتفاع رأس مال البنوك، مما أدى الى اغلاق بعضها، واستفادة بعض البنوك بحسابات مصرفية جديدة، ليعود ليرتفع بشكل متزايد خلال السنوات اللاحقة وتوقف في عام 2015 عند حاجز 750 الف حساب مصرفي، حيث يعزو الباحث بطء الزيادة في الحسابات في السنوات السابقة الى الخدمات المتنوعة التي شكلت حيرة لدى المودعين مع انتشار الحملات التسويقية للبنوك وتشجيع المواطنين على فتح حسابات مصرفية، لتعود وترتفع بشكل كبير بنهاية 2020 مقارنة مع 2019 لتصل لقرابة 2.07 مليون حساب مصرفي في ظل جائحة كورونا والتي لجأ المودعون للبنوك للحفاظ على أموالهم هناك في ظل عدم اليقين.

## 2.2.2 عدد المكاتب والفروع البنكية (Number of bank offices and branches):

بلغ عدد البنوك المرخصة للعمل في فلسطين والمدرجة في سجلات سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 2020/12/31 بنكاً و حوالي 379 فرعاً موزعاً على 15 محافظة في الضفة وقطاع غزة (سلطة النقد الفلسطينية، 2020) من حيث انواع البنوك فنجد ان الاختلاف كبير بين اعداد فروع البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية لصالح الأخيرة، لأنها الأكثر انتشاراً داخل السوق الفلسطيني كونها تقدم خدمات أكبر وأكثر تسهيلات نظير الخدمات المحدودة للبنوك الإسلامية، أما من حيث البنوك الوافدة والمحلية فنجد الاختلاف بين البنوك المحلية والوافدة لصالح المحلية هي الأكثر انتشاراً من الوافدة التي تنافس بشكل كبير من حيث الفروع .

### شكل 7

عدد الفروع ومكاتب البنوك المنتشرة في فلسطين خلال الفترة (2010-2020)



\*بحسب البيانات السنوية الصادرة من البنوك عينة الدراسة لأعوام ما بين (2010-2020)

### جدول 3

إجمالي عدد الفروع ما بين البنوك التقليدية والإسلامية (المحلية والوافدة) ما بين أعوام (2010-2020) في فلسطين

السنة	اجمالي عدد الفروع البنكية	اجمالي عدد فروع البنوك المحلية	اجمالي عدد فروع البنوك الوافدة	اجمالي عدد فروع البنوك التقليدية	اجمالي عدد الفروع البنوك الاسلامية
2010	133	90	43	110	23
2011	150	102	48	124	26
2012	162	110	52	134	28
2013	183	128	55	153	30
2014	199	139	60	166	33
2015	220	156	64	179	41
2016	256	188	68	204	52
2017	278	207	71	215	63
2018	299	226	73	233	66
2019	306	230	76	237	69
2020	379	269	110	316	99

\*بحسب البيانات السنوية الصادرة من البنوك عينة الدراسة لأعوام ما بين (2010-2020)

بلغ عدد المكاتب والفروع للبنوك الفلسطينية في بداية عام 2010 ازيد من 133 بنكاً موزعين في فلسطين، ولكن لم تكن هذه البنوك قادرة على الانتشار بشكل كبير بسبب ضعف رأس المال وانخفاض الوعي المصرفي لدي العملاء، ليرتفع العدد في عام 2020 على 379 موزعة على 13 بنكاً في فلسطين، ويعود انخفاض اعداد البنوك الى العديد من المشاكل منها: ضعف رأس المال وإجراءات سلطة النقد التي ساهمت خلال هذا العقد في خروج العديد من البنوك من السوق رغبة منها في انشاء بنوك قوية وداعمة للاقتصاد الوطني، حيث بلغ رأس مال البنك عام 2012 50 مليون دولار أمريكي، ليرتفع الى 75 مليون دولار، اما اليوم فيبلغ رأس المال المطلوب لإنشاء بنك في فلسطين 100 مليون دولار.

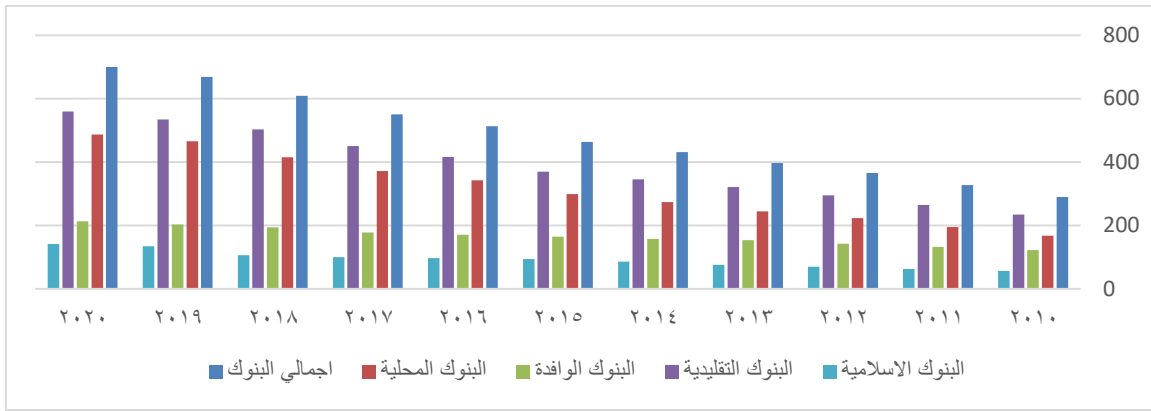
### 2.2.3 عدد الصراف الي المنتشرة (The number of ATMs mechanism)

يمكن لأي منا في الوقت الحاضر الوصول الى أي صراف الي حيث يعرف الصراف الي على انه : جهاز الكتروني متوفر داخل المؤسسة المالية وخاصة البنوك لخدمة العميل دون الحاجة الى موظف

ويسهل الصراف قيام العميل بمختلف العمليات المالية مثل السحب والإيداع النقدي ، إيداع الشيكات، الاستفسار عن الرصيد، مراقبة الأرصدة والحسابات، وتقليل الوقت والجهد ويتم ذلك من خلال بطاقة بلاستيكية ذات رقم سري وتبعاً لأهمية هذه الخدمات للعميل زاد انتشار الصرافات الية في فلسطين حيث يبين الجدول رقم (4) عدد المصارف المنتشرة في فلسطين في الفترة ما بين 2010-2020

## شكل 8

عدد الصراف الية المنتشرة في فلسطين خلال الفترة (2010-2020)



\*بحسب البيانات السنوية الصادرة من البنوك عينة الدراسة لأعوام ما بين (2020-2010)

من حيث اعداد الصراف الية للبنوك فنجد ان هناك اختلاف بين البنوك حيث ان البنوك الإسلامية لا تمتلك العديد من الصرافات الية بحكم انها قليلة في السوق، بعكس البنوك التقليدية التي تمتلك الكثير والكثير من الصرافات الية مما يوضح ان انتشار البنوك التقليدية يعني شمول مالي أكبر لها، اما من حيث البنوك المحلية نجد الصراع ما زال مستمر مع البنوك الوافدة ويبقى الفوز من نصيب البنوك المحلية حيث تتفوق لامتلاكها لقراءة 250 صراف الية منتشر حول فلسطين مما يجعلها رائدة في مجال تقديم الشمول المالي في فلسطين.

## جدول 4

إجمالي عدد أجهزة الصرافات الآلية ما بين البنوك التقليدية والإسلامية (المحلية والوافدة) ما بين أعوام (2010-2020) في فلسطين

السنة	اجمالي عدد الصراف الي للبنوك	اجمالي عدد الصراف الي للبنوك المحلية	اجمالي عدد الصراف الي للبنوك الوافدة	اجمالي عدد الصراف الي للبنوك التقليدية	اجمالي عدد الصراف الي للبنوك الاسلامية
2010	290	168	122	234	56
2011	327	195	132	264	63
2012	365	223	142	295	70
2013	397	244	153	321	76
2014	431	274	157	345	86
2015	463	299	164	369	94
2016	513	342	171	416	97
2017	550	372	178	450	100
2018	609	415	194	503	106
2019	668	465	203	534	134
2020	700	487	213	559	141

\*بحسب البيانات السنوية الصادرة من البنوك عينة الدراسة لأعوام ما بين (2010-2020)

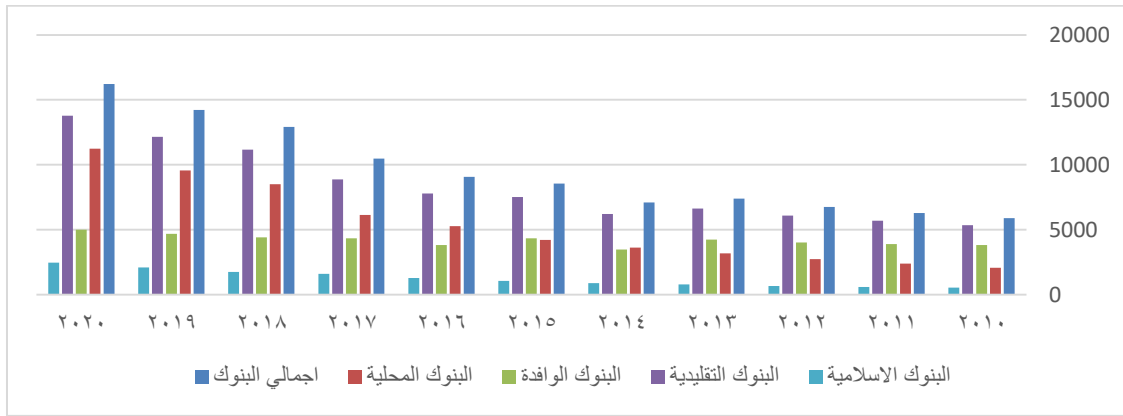
اما بالنسبة لفلسطين فمع ازدياد الوعي المصرفي لدى المواطنين في فلسطين وأدراكهم لأهمية امتلاك حساب مصرفي مميز وبالتالي امتلاك بطاقة صراف الي حيث يتضح من الجدول رقم (4) والخاص بتوزيع الصراف الي فقد إشارات النتائج الصادرة عن سلطة النقد لعام 2020 الى الارتفاع المتزايد بين أعوام 2010 - 2015 نتيجة لزيادة الوعي المصرفي كما سبق واشرنا واطافة الى الحملات والاعلانات التي تستغلها البنوك في الوصول الى العملاء، بات لازماً عليها توفير صرافات الية في جميع المناطق لتمكن العملاء من الوصول الى حساباتهم واستمرت الزيادة بأعداد كبيرة الى ان وصل في نهاية عام 2019 الى 700 صراف الي منتشرة في جميع انحاء فلسطين مما يدل على رغبة البنوك العالية في التوزيع والانتشار وتحقيق الشمول المالي الذي بدوره يحقق أرباح عالية للبنوك.

## 2.2.4 اجمالي الودائع (Total Deposit):

ان المصارف بصفة عامة قائمة بحد ذاتها على الوساطة المالية وهي من اهم مصادر التمويل المختلفة سواء اكانت بنوك تجارية وإسلامية، حيث تسعى إلى جذب أكبر قدر ممكن من الودائع من جمهور المتعاملين (العملاء)، وذلك بهدف اثبات مقدرتها على تمويل أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعتبر القانون المنظم والأساسي لطبيعة عملها حيث تعرف الوديعة بأنها: تلك المبالغ المصرح بها في أي عملة كانت والمودعة لدى المصرف والواجبة التأييد حين الطلب أو بعد إنذار أو في تاريخ الاستحقاق.

### شكل 9

اجمالي الودائع في فلسطين خلال الفترة (2010-2020) بالمليون دولار



\*بحسب البيانات السنوية الصادرة من البنوك عينة الدراسة لأعوام ما بين (2010-2020) بالمليون دولار أمريكي.

من حيث اجمالي الودائع فنجد ان هناك القليل من المواطنين الذين يودعون في بنوك إسلامية نظراً لقلتها وقلة خدماتها ولكن زاد الاقبال عليها في اواخر 2020 بتخطيها المليارين في حين ان البنوك التقليدية هي كالعادة الأكثر اقبالا بقرابة 14 مليار ، اما من حيث البنوك المحلية التنافس الكبير مع البنوك الوافدة مع ان الفارق بحوالي 2 مليار لصالح البنوك المحلية الا ان الفارق قليل جداً هذا يوضح الثقة التي توفرها البنوك الوافدة نظراً لكونها بنوك عملاقة لها فروع في دول أخرى مما يعزز ثقة العميل بها على غرار البنك العربي والإسكان والقاهرة.

## جدول 5

اجمالي الودائع بين البنوك التقليدية والإسلامية (المحلية والوافدة) ما بين أعوام (2010-2020) في فلسطين

البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	البنوك الوافدة	البنوك المحلية	اجمالي البنوك	السنة
531.6	5343	3819.5	2055.1	5874.6	2010
583.3	5684.5	3886.4	2381.4	6267.8	2011
661.7	6093	4014	2740.7	6754.7	2012
773.5	6628.4	4229.4	3172.5	7401.9	2013
881.9	6214.1	3479.9	3616.1	7096	2014
1053.7	7503.01	4338.01	4218.7	8556.71	2015
1275.7	7786.3	3802.2	5259.8	9062	2016
1600.6	8865.1	4325.6	6140.1	10465.7	2017
1752.4	11152.8	4402.8	8502.4	12905.2	2018
2078	12154.4	4671.5	9560.9	14232.4	2019
2460	13768.4	5002.8	11225.6	16228.4	2020

\*بحسب البيانات السنوية الصادرة من البنوك عينة الدراسة لأعوام ما بين (2010-2020) بالمليون.

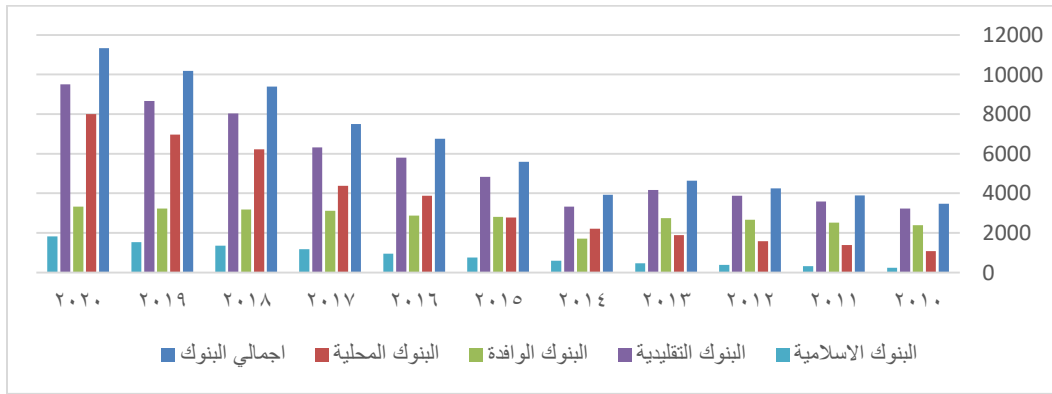
يتضح من الشكل السابق والذي يوضح اجمالي الودائع في فلسطين خلال الفترة ما بين (2010 - 2020) والذي كان متزايداً في بدايات العقد الحالي حيث كانت الزيادة بسيطة حيث بلغت (2132.1) مليون دولار امريكي بين أعوام (2010 - 2014)، وهي زيادة منطقية بسبب الزيادة في اعداد المودعين نتيجة العروض المقدمة من البنوك على حسابات الودائع، لتعود لترتفع بشكل كبير ما بين عامي (2015-2018) لتصل الزيادة الى ما قيمته (2573.1) مليون دولار امريكي، ويعزو الباحث السبب في هذا الى ازدياد اعداد المودعين بسبب زيادة الحسابات المصرفية ولكن مع حلول جائحة كورونا زاد عدد الودائع في نهاية عام 2020 ليصل الى اكثر من 15.1 مليار دولار امريكي، ويعود السبب في هذا الى الخوف الشديد من إجراءات الحكومية لمكافحة الوباء، إضافة الى الاغلاقات وسياسة الحجر الصحي التي أدت الى تكسب الأموال في البنوك وعدم اقراضها وبقاءها على حالها.

## 2.2.5 اجمالي التسهيلات الائتمانية (Total Credit Facilities) :

يتبين لنا من الشكل البياني لتوزيع اجمالي التسهيلات الائتمانية، كون ان أي شخص يستطيع الحصول عليه وبسبب كون الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد الاستهلاكي بدرجة أولى، نجد ارتفاع في الطلب على القروض، يليها حسابات الجاري المدين التي يستخدمها التجار لتغطية احتياجاتهم المالية من الصفقات التي يعقدونها، ويتبعها التأجير التمويلي الذي ليس بذلك الانتشار في السوق الفلسطيني ولكنه بدأ ينتعش رويداً داخل السوق .

### شكل 10

اجمالي التسهيلات الائتمانية في فلسطين خلال الفترة (2010-2020)



\*بحسب البيانات السنوية الصادرة من البنوك عينة الدراسة لأعوام ما بين (2010-2020) بالمليون دولار امريكي.

عند مقارنة البنوك الإسلامية مع التقليدية نجد الأختلاف بينها كبير للغاية كون صيغ التمويل الإسلامي المتبعة في البنوك الإسلامية لا تؤدي الغرض لذا يتضح الفرق الكبير لصالح البنوك التقليدية، اما البنوك الوافدة فهي تصعد بقوة في منح التسهيلات حيث بتك بحجم البنك العربي لوحده يستطيع مقارنة 5 بنوك محلية في منح التسهيلات المصرفية مما يدل على قوة البنوك الوافدة بينما المحلية المتحكمة في السوق رقمياً فقط في ظل تصاعد قوة البنوك الوافدة لذا لا نجد ذلك الاختلاف الكبير فيما بينها.

## جدول 6

اجمالي التسهيلات المصرفية بين البنوك التقليدية والإسلامية (المحلية والوافدة) ما بين أعوام (2010-2020) في فلسطين

السنة	اجمالي التسهيلات الائتمانية للبنوك	اجمالي التسهيلات المحلية	اجمالي التسهيلات الائتمانية للبنوك الوافدة	اجمالي التسهيلات الائتمانية للبنوك التقليدية	اجمالي التسهيلات الائتمانية للبنوك الاسلامية
2010	3478.9	1081.5	2397.4	3235.6	243.3
2011	3901.7	1388	2513.7	3581.4	320.3
2012	4255.9	1583.4	2672.5	3874.5	381.4
2013	4636.6	1896.8	2739.8	4176.8	459.8
2014	3926.8	2215.5	1711.3	3326.9	599.9
2015	5591.4	2775.2	2816.2	4834.1	757.3
2016	6761.1	3877.9	2883.2	5802.2	958.9
2017	7494.2	4381.3	3112.9	6313.9	1180.3
2018	9397.2	6221.9	3175.3	8036.3	1360.9
2019	10191	6962.8	3228.2	8662.6	1528.4
2020	11330.8	7995.5	3335.3	9500.4	1830.4

\*\*بحسب البيانات السنوية الصادرة من البنوك عينة الدراسة لأعوام ما بين (2010-2020)

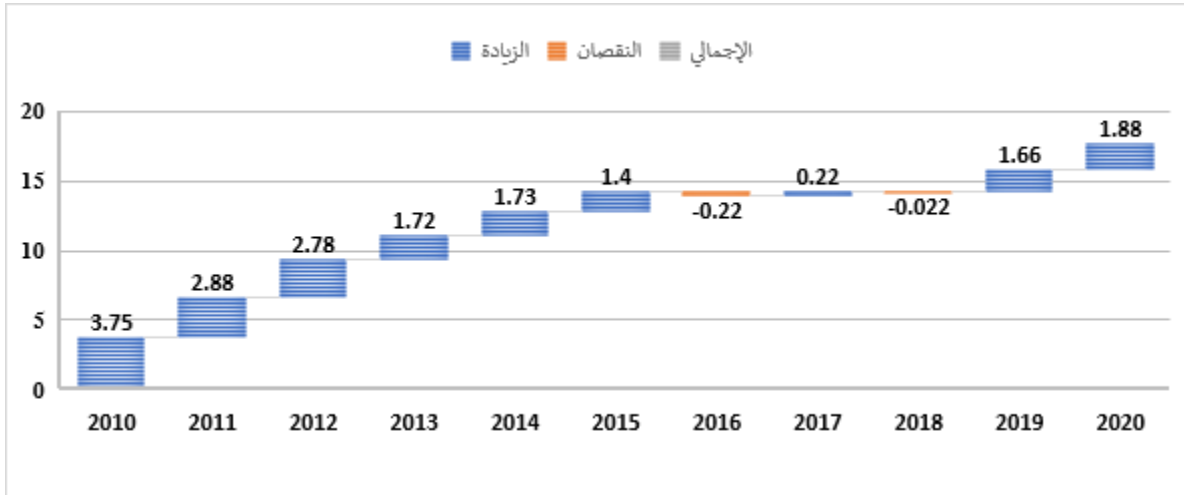
يتضح من الجدول رقم (6) ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية بدرجة كبيرة جداً، ففي بداية عام 2010 تخطت حاجز المليار ونصف مع شبه استقرار ثابت للجاري المدين وبدأ العمل بتأجير التمويلي، في العقد الثاني من القرن العشرين والتي شهدت ثورة كبيرة في التكنولوجيا المصرفية وتقديم تسهيلات كبيرة من خلال التخفيف في منح التسهيلات المصرفية، حيث تخطت القروض حاجز المليارين ما بين 2011 - 2015 ، مع بقاء الجاري المدين على حاله الثابت ويعزو الباحث هذا الثبات الى كون الجاري المدين من الحسابات التي لا تعطى الا لكبار العملاء الذين يحظون بسمعة ائتمانية مميزة لدى البنوك، لتستقر ما بين 250 - 350 مليون دولار مع ارتفاع العمل على التأجير التمويلي والذي يقترب من حاجز 40 مليون دولار .

## 2.2.6 نسب التضخم (Inflation rate):

يعتبر التضخم موضوع اقتصادي هام للغاية خاصة عند ذكر مشاكل الاقتصاد الحديثة، حيث ان الارتفاع العام في الأسعار ونقص القوة الشرائية لوحدات النقد المختلفة، وما يرافق هذا من ارتفاع عملية المضاربة وارتفاع الأجور بحيث ان كلها عوامل تلحق الضرر بالاقتصاد المحلي (العامري و العتابي، 2020) ، ويعرف (نوفل، 2006) التضخم بأنه: ارتفاع مستمر ولفترة طويلة في المستويات العامة للأسعار، مما يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للعملة. هذا ويعتبر التضخم في فلسطين تضخم مستورد من الكيان الصهيوني، وهو حساس للغاية تجاه الأسعار الدولية والتي من أهمها: الوقود، والغذاء، والغاز حيث ان فلسطين دولة قليلة التضخم ومن النادر ان تسجل معدلات تضخم كبيرة بل تكون منخفضة او معتدلة وهي من الأقل في العالم والشرق الأوسط وإفريقيا، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

### شكل 11

معدل التضخم في فلسطين خلال الفترة (2010-2020)



\* حسب البيانات الصادرة من دائرة الإحصاء الفلسطيني لعام (2020)

اما بالنسبة للمعدل التضخم خلال سنوات الدراسة فقد بلغ ذروته في بدايات العقد الماضي وهو معدل منخفض مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ في عام 2010 معدل تضخم (3.75 %) ويعود السبب في هذه الى انخفاض الدعم والمساعدات المالية والمعنوية المقدمة للشعب الفلسطيني، ولكنه انحسر في

السنوات التالية ليصل الى ادنى قيمة له في عامي 2016 - 2018 حيث بلغت (-0.22 % ) ، ويبرر الباحث هذا النسب بكون هذه الفترة هي فترة نمو اقتصادي في الناتج المحلي وارتفاع في مستويات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض التضخم المستورد من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي حققت نسب تضخم منخفضة، ولكنها عادت لوضعها الطبيعي في الأرتفاع مع ارتفاع بسيط في خلال جائحة كورونا عام 2020 لتصل الى (1.88 % )، وبعكس النظرية التقليدية عن الأوبئة والاعلاقات والتي ترتفع معها الأسعار وتقل السلع وهذا ما لم يحدث بسبب الوعي المجتمعي مع تأكيد الحكومة الفلسطينية في على توفر السلع لفترات طويلة والقدرة على الاستيراد في ظل الاغلاق، مما أدى الى ارتفاع بطيء في بدايات الجائحة على المستلزمات الطبية قبل توفيرها بشكل كبير .

### 2.3 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

فيما يلي يقدم الباحث عرض وصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة حيث يعرض الجدول المتوسط والحد الأعلى والأدنى بالإضافة الى الانحراف المعياري ونماذج اختبار التوزيع الطبيعي وكانت النتائج على النحو التالي.

## جدول 7

### الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة

Std. Dev.	Minimum	Maximum	Mean	Obi	المتغيرات
1456.395	11082.40	15829.00	13922.74	110	الناتج المحلي الإجمالي
187.2401	2913.900	3489.800	3253.791	110	نصيب الفرد من (gdp)
2.009776	25.7	32	28.35	110	نسبة الفقر
46.93326	1.380000	228.6200	34.25743	110	القروض المتعثرة
181043.9	18563.00	669740.0	221207.7	110	الحسابات المصرفية
16.00275	5	74	22.8	110	فروع البنوك والمكاتب
41.99772	4	206	48	110	عدد الصرافات البية
1113.808	62.01000	4834.000	953.1401	110	اجمالي الودائع
788.9058	43.00000	3266.000	645.1418	110	اجمالي التسهيلات
1.198294	0.22-	3.75	1.616	110	نسبة التضخم

نجد الارتفاع المستمر في المتغيرات التابعة مثل الناتج المحلي الإجمالي بشكل بطيء إلا أنه ارتفاع متوازن بمقدار 4 مليارات دولار خلال 10 سنوات أي بمقدار 40% عن العقد الماضي، الأمر المتوافق مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي لا يزال منخفض في ظل الارتفاع الكبير في نسب البطالة الفقر نتيجة الحروب التي تعاقبت على قطاع غزة وإجراءات الاحتلال المختلفة في تضيق الحياة على الشعب الفلسطيني حيث تعد واحدة من أعلى نسب الفقر في العالم بمقدار 32% في نهاية عام 2020 ومن المتوقع ارتفاع هذا الرقم في ظل جائحة كورونا التي عصفت في العالم. بينما نجد انخفاض

كبير في مقدار القروض المتعثرة مما يوضح قدرة البنوك على تقليل المخاطر بقدر الإمكان وتحقيق العديد من الأرباح على مدار العقد الماضي، حيث أن القروض المتعثرة تكاد تكون لا تذكر وهي موزعة ما بين 4-10% من اجمالي التسهيلات المصرفية (القروض، الجاري المدين، التمويل التأجيلي) حيث نجد تباين من بنك الى اخر فكلما زادت التسهيلات المصرفية لبنك ما ارفع معها القروض المتعثرة.

يوضح الجدول السابق مقدار الشمول المالي المتزايد ما بين فترات الدراسة حيث نجد التباين الشديد بين 10 بنوك عاملة في أراضي السلطة الفلسطينية حيث ان يتربع بنك فلسطين على عدد الحسابات المصرفية بما يزيد عن 650 الف حساب ، وعدد الفروع والمكاتب والمقدرة ب 74 موزعة على 15 عشر محافظة ، وعدد الصرافات الية البالغة 206 ، والودائع 4834 مليار دولار ، والتسهيلات المصرفية 3266 مليار دولار مما يجعله البنك الأقوى في فلسطين ، والمتحكم بالنسبة الأكبر من الهيكل المصرفي الفلسطيني . ويعود السبب في هذا الى كونه مصدر الخدمات المصرفية الأول في الدولة الفلسطينية بالإضافة الى الثقة العالية من العملاء به، إضافة الى الملاءة المالية والسيولة العالية.

ويأتي خلفه البنك العربي ويليه البنك الوطني ثم البنك الإسلامي الفلسطيني، ويتذيل الترتيب البنك العقاري المصري وبنك الإسكان لتجارة والتمويل ، مما خلق تباين كبير بين البنوك موضع الدراسة ولكن دون ان تؤثر على الشمول المالي المتزايد بشكل كبير في فلسطين، بالرغم من امتلاك (بنك فلسطين ، والبنك العربي ، والبنك الوطني) حوالي 73 % من الحصة السوقية من الودائع والتسهيلات المصرفية مما يجعل تعرض القطاع المصرفي الفلسطيني للاحتكار هذه البنوك للسوق الفلسطيني مما سيسبب انخفاض الشمول المالي وعدم الاقبال على الخدمة المصرفية في حال قررت البنوك المحتكرة رفع تكاليف الخدمة المصرفية، ولكن مع تنامي عمل البنوك الإسلامية على الصعيد الاخر وارتفاع الوعي المصرفي حيث ان 35% من اجمالي سكان فلسطين يمتلكون حسابات مصرفية ، اما نسب التضخم فتباينت شديدا ولكنها لا تؤثر بشكل كبير على الاقبال على الخدمة المصرفية بشكل عام.

## 2.4 اليات قياس الشمول المالي في فلسطين

تختلف معايير قياس الشمول المالي من دولة الى أخرى بحسب توجهات الدولة فعلا سبيل المثال يقاس الشمول المالي في الولايات المتحدة الامريكية بمقدار توغل التسهيلات المصرفية بين مواطنيها بغض النظر عن طريقة منح هذه التسهيلات. اما في الصين فيقاس الشمول المالي بمقدار مدى امتلاك المواطنين لحساب مصرفي، وفي بعض الدول يقاس بأجمالي الودائع في الحسابات المصرفية مثل دول شمال أوروبا (كونت واخرون، 2017)، اما في فلسطين فيقاس الشمول المالي بطريقتين مختلفتين: الطريقة الأولى: وهي عدد الحسابات المصرفية الى عدد السكان لتبيان مدى الشمول المالي وهذه الطريقة استخدمت في (سلطة النقد الفلسطينية و معهد ماس للدراسات الاقتصادية، 2020) على النحو التالي:

### 2.4.1 قياس الشمول المالي باستخدام متغير عدد الحسابات المصرفية:

سكون الية حساب القياس من خلال استخدام المعادلة التالية وهي: نسبة الشمول المالي = عدد الحسابات المصرفية / عدد السكان \* 100 % حيث نقيس هنا نسبة تغطية الحسابات المصرفية الى عدد السكان ليصبح لدينا شمول مالي حقيقي بثلاث درجات (منخفض اقل من 30% ، ومتوسط من 30-50% ، ومرتفع أكثر من 50%) وفي الجدول التالي نبين نسبة الشمول المالي المقاس بعدد الحسابات المصرفية في فلسطين في الفترة ما بين 2010-2020 .

## جدول 8

نسب الشمول المالي المقاس بعدد الحسابات المصرفية إلى عدد السكان في فلسطين

التقييم	نسبة الشمول المالي للعدد السكان	عدد الحسابات المصرفية	عدد السكان	السنة
منخفض	%8.8	333819.6	3786161	2010
منخفض	%10.3	399317.2	3882986	2011
منخفض	%11.7	466432	3979998	2012
منخفض	%13.3	542861.2	4076708	2013
منخفض	%15.3	636601.4	4173398	2014
منخفض	%17.7	756001.6	4270092	2015
منخفض	%21.0	919040.6	4367088	2016
منخفض	%24.2	1078978	4454805	2017
منخفض	%26.4	1204035	4569087	2018
متوسط	%34.8	1628523	4685306	2019
متوسط	%43.1	2070777	4803269	2020

يتبين لنا من الجدول السابق الشمول المالي داخل دولة فلسطين بحسب (ماس ، 2017) حيث نجد من خلال الجدول ارتفاع الكبير في نسبة الشمول المالي بالنسبة لعدد الحسابات المصرفية، وهذا يدل على الوعي المصرفي لدى المواطنين بضرورة فتح حسابات مصرفية، بالإضافة الى الإعلانات المستمرة من قبل البنوك للضرورة فتح حسابات مصرفية، مما أدى الى ارتفاع في نسب الشمول المالي بمقدار 30 % منذ بداية العقد لتصل الى 43.1 % أي ان ما يقارب نصف سكان دولة فلسطين يمتلكون حسابات مصرفية وهو مؤشر إيجابي ان هناك تحسن مع التقدم في السنين .

لكن مع الزيادة المستمرة في أعداد الحسابات المصرفية لا يزال أكثر من نصف السكان لا يمتلكون حسابات مصرفية، اما لاعتبارات دينية او لأعتبارات شخصية لعدم ثقتهم في النظام المالي البنكي، مما يعيق عملية تحقيق شمول مالي شامل، لذا يرى الباحث ان هناك ضرورة كبيرة لتشجع المواطنين على الانضمام للهيكل المصرفي مع اقناعهم بتوفير سبل ترصيتهم لتحقيق الشمول المالي الكامل في دولة فلسطين في ظل توافر بنوك إسلامية وجهاز رقابي حكومي ممثل بسلطة النقد الفلسطينية.

## 2.4.2 قياس الشمول المالي باستخدام متغير عدد الفروع:

اما الطريقة الثانية وهي عدد الفروع الى عدد السكان وهي تستخدم لقياس الشمول المالي وهذه الطريقة استخدمت في تقرير صادر من (سلطة النقد الفلسطينية، 2016) ، اما عن الية حساب القياس فسيكون من خلال عمل معادلة بسيطة وهي : نسبة الشمول المالي الى للفروع الى عدد السكان = عدد الفروع / عدد السكان، حيث كم يغطي فرع واحد من عدد السكان ليصبح لدينا شمول مالي حقيقي بثلاث درجات (منخفض اقل من 30% ، ومتوسط من 30-50% ، ومرتفع أكثر من 50%) والجدول التالي يبين نسبة الشمول المالي المقاس بعدد الفروع في فلسطين في الفترة ما بين 2010-2020 :

### جدول 9

نسب الشمول المالي المقاس بعدد الفروع إلى عدد السكان في فلسطين

السنة	عدد السكان	عدد الفروع	1 فرع / عدد السكان	نسبة الشمول المالي	التقييم
2010	3786161	133	28467	13.3%	منخفض
2011	3882986	150	25887	15.0%	منخفض
2012	3979998	162	24568	16.2%	منخفض
2013	4076708	183	22277	18.3%	منخفض
2014	4173398	199	20972	19.9%	منخفض
2015	4270092	220	19410	22.0%	منخفض
2016	4367088	285	15323	28.5%	منخفض
2017	4454805	314	14187	31.4%	متوسط
2018	4569087	340	13438	34.0%	متوسط
2019	4685306	354	13235	35.4%	متوسط
2020	4803269	379	12674	37.9%	متوسط

يتبين لنا من الجدول السابق الشمول المالي داخل دولة فلسطين بحسب (سلطة النقد ، 2016) حيث نجد من خلال الجدول رقم (9) ارتفاع كبير في نسبة الشمول المالي بالنسبة بمقارنة فرع واحد ومقدار خدمته لعدد من السكان حيث بلغ في نهاية عام 2020 ان الفرع البنكي الواحد يخدم قرابة 12674 أي ان نسبة الشمول المالي بحسب هذه الطريقة هي 37.9% وهي مقاربة لعدد الحسابات المصرفية، ويعتبر الباحث هذه الطريقة اكثر دقة من سابقتها بسبب عدم تأكدنا ان كانت جميع الحسابات المصرفية السابقة هي ملك

لأشخاص فعلى ام للشركات اعتبارية، بينما ان الفروع متواجدة على ارض الوقع هذا يعنى انه يجب فتح المزيد من الفروع البنكية لتحقيق الشمول المالى المتكامل حيث لتحقيق نسبة 100% يتطلب انشاء اكثر من 1000 فرع منتشر في الأراضي الفلسطينية، وهي مهمة مستحيلة في ظل الاقبال المتوسط على الخدمات المصرفية من قبل المواطنين، سواء بالحسابات المصرفية والودائع او بالتسهيلات المصرفية، حيث ان الاقبال عليها ضعيف .

## 2.5 الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية لبيانات اللوحة ( Data Panel ) باستخدام نموذج لوحة البيانات الديناميكي (Dynamic Panel Data) للطريقة العامة للحظات ( Panel Model of Generalized Method ) والذي يشار له (GMM). والسبب في هذا الدقة الكبيرة في عملية التنبؤ حيث انها تأخذ بعين الاعتبار اثار التغير والاختلاف في المفردات، والتغير بالزمن، حيث تعد طريقة اللحظات المعممة (GMM) طريقة شائعة لتقدير في النماذج الإحصائية. ( Bond et al , 2000) هذا وتعرف (GMM) بكونها متنسقة وطبيعية بشكل مقارب عند التقدير للذين لا يستخدمون معلومات إضافية غير التي يمتلكونها في ظروفهم الحالية. بدأ هانسن في عام 1928 في استخدام (GMM) والتي قام بتصميمها العالم الرياضي الشهير كارل بيرسون في عام 1894 ولكن للوصول الى اختبار GMM يحتاج الى مجموعة من الاختبارات والتي من أهمها نموذج OLS و الأثر الثابت والعشوائي.

لهذا وتم بناء التحليل الاحصائي على النحو التالي على النحو التالي:

- اختبار تباين شدة التضخم (vif)
- اختبار الارتباط بين المتغيرات

- تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) وذلك من خلال استخدام مجموعة من الانحدارات من أهمها:

- نموذج الانحدار التجميعي (MRP) Model Regression Pooled

- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) Fixed Effects Model

- نموذج التأثيرات العشوائية (REM) Random Effects Model

- اختيار النموذج المناسب من خلال اختبار هوسمان.

- تقدير نموذج لوحة البيانات الديناميكي (Dynamic Panel Data) للطريقة العامة للحظات Panel

- Model of Generalized Method (GMM).

- فحص مدى ملاءمة النموذج من خلال اختبار اريليانوا و بوند.

- تحليل نتائج تقدير النموذج المناسب.

## 2.6 اختبار شدة التباين (VIF)

يقيس عامل تضخم التباين (VIF) شدة العلاقة الخطية المتعددة في تحليل الانحدار والذي هو مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة لتقدير العلاقات بين متغير تابع ومتغير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة. يمكن استخدامه لتقييم قوة العلاقة بين المتغيرات ونمذجة العلاقة المستقبلية بينهما كما إنه مفهوم إحصائي يشير إلى الزيادة في تباين معامل الانحدار نتيجة العلاقة الخطية المتداخلة وتكون معادلته (1) على النحو التالي:

$$VIF_i = \frac{1}{1-R_i^2} \quad (1)$$

## 2.7 اختبار الارتباط بين المتغيرات (ارتباط بيرسون)

سنستخدم معاملات الارتباط في إحصاء لقياس مدى قوة العلاقة بين متغيرين تنقسم أنواع الارتباط في الإحصاء لثلاثة أنواع هي (ارتباط طردي - ارتباط عكسي - ارتباط صفري) حيث تستخدم صيغ معامل الارتباط لإيجاد مدى قوة علاقة بين البيانات، وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين -1 و 1. معادلة (2)

$$r = \frac{n(\sum xy) - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{[n\sum x^2 - (\sum x)^2][n\sum y^2 - (\sum y)^2]}} \quad (2)$$

## 2.8 تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية

توجد ثلاثة اشكال للسلاسل الزمنية المقطعية كما يرى (عامر، 2015) :

### 2.8.1 نموذج الانحدار التجميعي (MRP) Model Regression Pooled:

هو ابسط نموذج سلاسل زمنية مقطعية والسبب ان معاملات  $\alpha$  و  $\beta$  لجميع الفترات الزمنية تكون ثابتة، هذا يعني اهمال تأثير الزمن وتكون معادلة نموذج الانحدار التجميعي على الشكل التالي: معادلة (3)

$$Y_{it} = \alpha + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , \quad i=1,2,\dots,N \quad , \quad t=1,2,\dots,T \quad (3)$$

$$\text{حيث: } E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad \text{و} \quad \text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma^2_\varepsilon$$

ويستخدم في هذا النموذج لتقدير طريقة المربعات الصغرى (OLS)

### 2.8.2 نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) Fixed Effects Model

هو الذي يعمل على التعرف على سلوك المجموعات ذات البيانات المقطعية كلاً على حدا من خلال جعل معلمة  $\alpha$  مختلفة عن مجموعة أخرى مع بقاء مجموعات الميل  $\beta_j$  ثابتة لكل مجموعات البيانات المقطعية كما توضح المعادلة التالية: معادلة (4):

$$Y_{it} = \alpha + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,, \quad i=1,2,\dots,N \quad ,, \quad t=1,2,\dots,T \quad (4)$$

$$\text{حيث : } E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad \text{و} \quad \text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$$

هذا ويقصد بالتأثيرات الثابتة على ان المعلمة  $\alpha$  لا تتغير مع الزمن لكل مجموعة ذات بيانات مقطعية وانما التغير يكون بمجاميع البيانات المقطعية، هذا ويتم التقدير من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى لمتغيرات الوهمية *Least Squares Dummy Variable (LSDV)* عن طريق إضافة كتغيرات ذات طبيعية وهمية وعددها (N-1) حيث عندما تضاف هذه المتغيرات تصبح المتغيرات على النحو التالي : معادلة (5)

$$Y_{it} = \alpha + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_{id} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,, \quad i=1,2,\dots,N \quad ,, \quad t=1,2,\dots,T \quad (5)$$

حيث يمثل المقدار  $\alpha + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_{id}$  التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع  $\alpha$

### 2.8.3 نموذج التأثيرات العشوائية (REM) Random Effects Model

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ  $\varepsilon_{it}$  ذو توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين مساويا  $\sigma_\varepsilon^2$  ولكي تكون النتائج معلمات التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة حيث يجب ثبات التباين للخطأ لجميع المشاهدات المقطعية ، وليس هناك أي ارتباط ذاتي لجميع المشاهدات المقطعية خلال فترة زمنية معينة اما في حالة عدم تحقق أي شرط من الشروط السابقة يتم اللجوء الى نموذج التأثيرات العشوائية .

في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع  $\alpha$  كمتغير عشوائي له مقدار ثابت  $\mu$  لذا :

$$l = \mu + v_i, \quad i=1,2,\dots,N, \quad t=1,2,\dots,T \quad (6)$$

وبذلك نجد أن نموذج التأثيرات العشوائية يأخذ الصيغة التالية: معادلة (7)

$$Y_{it} = \alpha + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \quad , \quad i=1,2,\dots,N, \quad t=1,2,\dots,T \quad (7)$$

حيث يمثل  $v_i$  حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية  $i$  المعبر عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من حيث البيانات خلا الفترة الزمنية والتي ترجع إلى عوامل أخرى خارج حدود النموذج، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) Generalized Squares Least .

## 2.9 اختيار نموذج الدراسة:

عند تقدير كلا النموذجين يجب علينا الاختيار بين المتغيرات الثابتة والمتغيرات العشوائية نلجأ هنا الى عمل اختبار (Housman, 1987) ويتم ذلك من خلال اتباع الفرضيات الصفرية والبديلة على النحو التالي :

$H_0$  : ان نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب.

$H_1$  : ان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

ثم يتم حساب إحصائية الاختبار (H) كما يلي: معادلة (8)

$$H = (B_{FEM} - B_{REM}) [VAR(B_{FEM}) - VAR(B_{REM})]^{-1} (B_{FEM} - B_{REM}) \sim \chi^2(K) \quad (8)$$

حيث ان :

$VAR(B_{FEM})$  : متجه التباين نحو التأثيرات الثابتة

### $VAR(B_{REM})/J$ : متجه التابين نحو التأثيرات العشوائية

فإذا كانت قيمة (H) أكبر من القيمة الجدولية ل  $X^2$  بدرجات الحرية K يتم رفض  $H_0$  أي نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الصحيح وأن كانت قيمة (H) أصغر من القيمة الجدولية ل  $X^2$  بدرجات الحرية K يتم قبول  $H_0$  أي نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الصحيح.

### 2.10 تقدير نموذج لوحة البيانات الديناميكي (Dynamic Panel Data) للطريقة العامة للحظات (GMM). *panel model of Generalized Method*

من مميزات النماذج الديناميكية هي وجود متغيرات متأخرة أو أكثر وبالتالي يأخذ النموذج الشكل التالي، معادلة (9) (زعتري ، 2019) :

$$Y_{it} = \alpha Y_{it-1} + \beta X_{it} + n_{it} + V_{it} \quad ,, \quad i=1,2,\dots,N \quad ,, \quad t=1,2,\dots,T \quad (9)$$

ولكي يتم التخلص من اثر الفردي الخاص مع المتغير المتأخر بالزمن يعمل اختبار الفروق للاستبعاد الاثار الفردية حيث انها الطريقة الشائعة لتعامل مع هذا المقيس الذي يقىس الأثر الثابت وبالتالي تصبح المعادلة على النحو التالي : معادلة (10)

$$y_{it} - y_{it-2} = \alpha (y_{it} - y_{it-2}) + \beta (x_{it} - x_{it-2}) + (\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-2}) \quad (10)$$

## 2.11 فحص مدى ملاءمة النموذج من خلال اختبار (Arellano and Bond):

لوضع نموذج مقارب لنموذج كلاً من (Anderson and Haiso) والتي لمت تعد صالحة لهذا الاختبار قام كلا من (Arellano & Bond, 1991) باستغلال شرط التعامد بين المتغيرات المتأخرة وحد الخطأ من خلال مجموعة من الفرضيات : عدم تسلسل حد الخطأ ، اعتبار المتغيرات المستقلة متغير خارج ضعيف ، ومن فوائد تطبيق هذا النموذج انه يفح الارتباط التسلسلي من الدرجتين الأولى والثانية وبالتالي يعد اختبار كاي ( Chi ) وقبول فرضية العدم من الدرجة الأولى ورفضها بالثانية سيؤكد صلاحية النموذج: معادلة (11) و (12):

$$[Y_{it-s} * (\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-2})] = 0 \quad \text{For } s \geq 2, t=3, \dots, T \quad (11)$$

$$[Y_{it-s} * (X_{it} - \varepsilon_{it-2})] = 0 \quad \text{For } s \geq 2, t=3, \dots, T \quad (12)$$

يتضح من المعادلات السابقة ان شرط العزم تنطبق على المتغير التابع المتأخر والمتغيرات المستقلة حيث يطلق على GMM بالمعادلتين السابقتين طريقة التقدير باستخدام الفروق الثانية في متغيرات النموذج محل التقدير للمتغير الأصلي.

## 2.12 طريقة التحليل

من خلال توضيح ما سبق نستطيع بناء معادلة إحصائية خاصة بنا من واقع الهدف الذي سوف تحققه هذه الدراسة هو دراسة تأثير الشمول المالي من خلال 10 بنوك من البنوك العاملة في فلسطين وهي (بنك القدس ، بنك فلسطين ، البنك العربي ، البنك الإسلامي العربي ، البنك الإسلامي الفلسطيني ، البنك الوطني ، بنك القاهرة عمان ، البنك العقاري المصري العربي ، بنك الاستثمار الفلسطيني ، بنك الإسكان لتجارة والتمويل ) وتم جمع البيانات من خلال التقارير السنوية التي تصدرها البنوك المحلية وجمع البيانات من خلال القوائم المالية الختامية بالنسبة للبنوك الوافدة خلال فترة الدراسة الحالية وهي (2010-2020)

هذا وتم الاستعانة بالأساليب القياسية لتحليل البيانات الطولية عبر الزمن، وتمثلت هذه الأساليب فيما يأتي:

- **الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics):** حيث اعتمدت الدراسة على المقاييس الإحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري، وأقل قيمة، وأكبر قيمة) لوصف بيانات متغيرات الدراسة.

- **طريقة التحليل الإحصائي:** تم استخدام اختبار (panel data) حيث تنص المعادلة الأولى والتي تقيس تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي يتم إجراء اختبار باستخدام نموذج لوحة بيانات ديناميكي (dynamic data panel model) للطريقة العامة للحظات (GMM)، استخدم الباحثون والطريقة المستخدمة في هذا النموذج استخدمتها (Ratnawati, 2020) في بحثها المتعلق بتأثير الشمول المالي على الفقر والنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل بينما الآخرين استخدموا نماذج أساسية تم الرجوع إليها وإضافة متغيرات هامة إلى المتغير المستقل مثل متغير معدل التضخم الذي استخدم في دراسات (Easterly & Neaime و Gaysse، 2018) و (Fischer, 2001) و (Dollar & Kray, 2002) و (Ravallion & Datt, 1999) و (Rioja & Valev, 2004) و (Beck et al , 2007) وبهذا تكون المعادلات على النحو التالي، معادلة (13):

$$LGDP_{it} = \alpha_{it} + LBA_{it} + BB_{it} + LATMS_{it} + LD_{it} + LBF_{it} + INF_{it} + \varepsilon_i \quad (13)$$

حيث ان

- $\alpha$ : تعبر عن البنك
- $t$ : الفترة الزمنية بالسنوات

• LGDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وهو المتغير التابع

• LBA: السكان الذين لديهم حساب مصرفي

• LBB: عدد مكاتب البنك

• LATM's: أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين

• LD: حجم الودائع

• LBF: اجمالي التسهيلات المصرفية

• Inf: التضخم ، معادلة (15):

$$LPGDP_{it} = \alpha_{it} + LBA_{it} + BB_{it} + LATMS_{it} + LD_{it} + LBF_{it} + INF_{it} + \varepsilon_i \quad (15)$$

حيث

• LPGDP : نصيب الفرد من الدخل القومي وهو متغير تابع ، معادلة (16)

$$POV_{it} = \alpha_{it} + LBA_{it} + BB_{it} + LATMS_{it} + LD_{it} + LBF_{it} + INF_{it} + \varepsilon_i \quad (16)$$

حيث ان

• LPOV: نسبة أعداد الفقراء تحت خط الفقر الوطني (% من إجمالي السكان) وهو المتغير التابع ،

معادلة (17):

$$LBL_{it} = \alpha_{it} + LBA_{it} + BB_{it} + LATMS_{it} + LD_{it} + LBF_{it} + INF_{it} + \varepsilon_i \quad (17)$$

حيث ان

• LBL: الاستقرار الاقتصادي المشار اليه بحجم القروض المتعثرة وهو المتغير التابع

## الفصل الثالث

### نتائج الدراسة

#### 3.1 تمهيد

قام الباحث من خلال الدراسة باستعمال برامج التحليل الاحصائي لتحليل هذه البيانات وهي برنامج ( stata-16 ) وبرنامج (E-Views12) لتقدير واختبار نماذج المناسب للدراسة، من خلال تطبيق النموذج الخطي والنموذج اللوغاريتمي، حيث تم اختيار النموذج اللوغاريتمي لمتغيرات النمو الاقتصادي والمقاس بالناتج القومي الإجمالي (GDP) ونصيب الفرد من الناتج المحلي (PCGDP) ، ونسبة الفقر الى عدد السكان (POV) والاستقرار المالي والمقاس بالقروض المتعثرة (BL) حيث كان النموذج الأفضل لقياس متغيرات الدراسة.

وقد اختار الباحث هذه النماذج للحصول على افضل نتائج من مؤشرات الشمول بسبب اختلاف طبيعة المتغيرات ، وقام الباحث بتحليل الإحصاء الوصفي للمتغيرات ،من ثم التعرف على عامل تضخم التباين (VIF) حيث بلغ (4.33) مع حذف عدة متغيرات وبالتالي يصبح لدينا نموذج يخلو من العلاقة الخطية في المتغيرات المتبقية في نماذج الانحدار كونه اقل من 10 (ملحق ، 2)، ومن ثم قياس الارتباط بين المتغيرات الدراسة ،وأخيرا قام باختبار فرضيات الدراسة من خلال بناء نماذج إحصائية تم الحصول عليها من دراسات سابقة من خلال ارتباط بيرسون ،وسيتيم ذلك من خلال استعماله لنماذج بيانات اللوحة الديناميكية (Dynamic Panel Data) من خلال اختبارات الانحدار المختلفة: وهي الانحدار التجميعي ( Pooled Ols ) ، ونموذج التأثيرات الثابتة ( Model Effects Fixed ) ، ونموذج التأثيرات العشوائي ( Model Effects Random ) ، وأخيراً قام الباحث باستخدام نموذج الطريقة المعممة للحظات panel (model of Generalized Method) والتي من خلالها استعمل طريقة اللحظات العامة المعممة والمشار لها (DGMM)

### 3.2 اختبار الارتباط بين المتغيرات

يوضح الجدول 10 قيم الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث ان النتائج تكشف عن ارتباط مرتفع بين المتغيرات. ولكن بشكل عام يوضح الارتباط الضعيف بين المتغيرات أنه لا توجد مشكلة كبيرة تتعلق بالخطية المتعددة في النماذج التي ستستخدم في التحليل، لأن الارتباط بين المتغيرات المستقلة لا يتجاوز 0.8 وهذا يعني صعوبة التعرف على العلاقة الديناميكية الحقيقية داخل الاقتصاد بصورة دقيقة من المتغيرات المستخدمة، حيث يتضح من تأثير متغيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي ةنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسب الفتر والاستقرار المالي، حيث ان هناك علاقة إيجابية بينهم وبين متغيرات الشمول المالي حيث ان اشارة معامل ارتباط بيرسون موجبة فأن العلاقة بينهما هي علاقة طردية، بمعنى ان زادت الشمول المالي يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي وفي نفس الاتجاه، حيث ان الشمول المالي يؤثر في النمو الاقتصادي بشكل إيجابي في ما عدا مؤشر التضخم كون العلاقة عكسية بحكم ارتباطه السالب. وان زاد الشمول المالي يؤدي الى زيادة نصيب الفرد وفي نفس الاتجاه، حيث ان الشمول المالي يؤثر على نصيب الفرد بحدود ضيقة جداً كون الارتباط ضعيف، مما يدل على التأثير القليل للشمول المالي في تحسين نصيب الفرد.

## جدول 10

الارتباط بين المتغيرات

المتغيرات	GDP	PCGDP	POV	BL	BA	BB	ATMs	D	BF	INF
GDP	1									
PCGDP	0.7523	1								
POV	0.7797	0.1860	1							
BL	0.2260	0.0454	0.2833	1						
BA	0.3218	0.0972	0.3891	0.7453	1					
BB	0.3534	0.1385	0.3932	0.7336	0.8087	1				
ATMS	0.2599	0.0009	0.3067	0.9019	0.8370	0.8767	1			
D	0.2100	0.0203	0.2841	0.9632	0.7886	0.6839	0.8852	1		
BF	0.2528	0.0499	0.3184	0.9631	0.7824	0.6761	0.8665	0.9915	1	
INF	-0.8805	-0.7928	-0.6069	-0.1539	-0.2377	-0.2840	-0.1908	-0.1337	-0.1728	1

\*\*تم استخدام برنامج *stata 16* للحصول نتائج الارتباط بين المتغيرات

كما أن الشمول المالي يؤثر على الفقر بطريقة كبيرة كون الشمول المالي مصمم للوصول الى شرائح كبيرة من الفقراء، وتقديم الدعم المالي لهم لتحسين أوضاعهم المعيشية، واخيراً ان زيادة الشمول المالي يؤدي الى تحقيق الاستقرار المالي بدرجة كبيرة جداً حيث ان العملية القائمة على الاستثمار في فلسطين تنص على: اخذ قرض وفتح استثمار مما يزيد ربح المودعين ومنح تسهيلات اكبر للمقترضين وتحقيق الربح على جميع الأصعدة مما يخلق مناخ استقرار مالي صحي لدى الجميع.

### 3.3 الية اختيار النموذج

قبل الخوض في التحليل والتعليق على الفرضيات لابد من الإشارة وتوضيح أسباب اختيار نموذج (GMM) لتحليل وعدم اختيار الانحدارات الاخرى رغم أهميته في بناء النموذج وسيكتفي الباحث بعرض نتائج (GMM) مع وضع باقي الاختبارات في الملاحق، حيث نجد الانحدار التجميعي بطريقة المربعات الصغرى (Pooled Ols)، حيث يجب الذكر ان هذه الطريقة غير قابلة للتحليل بسبب توافر عدة عيوب بها ومن أهمها: انها لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بكل بنك ومدى حجمه ووضعه بناء على البيانات الظاهرة، بالإضافة الى كون قيم الاعتراض بها أي للبنوك هي نفسها ولا تتغير.

أما طريقة التأثيرات الثابتة ( Fixed Effects ) والتأثيرات العشوائية ( Random Effects ) بالرغم من ان هاتين الطريقتين تسمحان بوجود الظروف الخاصة لكل بنك حتى لو لم تكن هذه البيانات قابلة للتصديق، لكن هناك عيب مهم وهو الارتباط بالتأثير الفردي الذي يصعب رصده بكل الانحدارات السابقة، مما يخلق تحيز واضح غير مرغوب ومضلل في عملية التفسير لذلك طور كلاً من (Arellano & Bond, 1991) نموذج DGMM للقضاء على التحيز الناتج عن التأثير الفردي الغير ملحوظ ( Chima et al , 2021)

لهذا الاسباب نستبعد الاختبارات السابقة ونكتفي بطريقة اللحظات المعممة ( Generalized Method of Moments (GMM) حيث يعتبر هذا النهج الاقتصادي القياسي مهم جداً لهذه الدراسة ، ونعتمد الى جعل المتغير التابع مستبعد متأخر لتحقيق تأثير من المتغيرات التابعة الأربعة على قيم الشمول المالي ، حيث انه سيتم التحليل من خلال هذا النموذج لعدد من الأسباب والتي من أهمها: ان الفروق بين البنوك يتم تفسيرها من خلال اعتبار التنبؤات المقدرة ، واستناد المؤشرات المقاسة كون الارتباط اقل من 0.8 ، واخيراً تبقى قاعدة أخيرة ومهمة ستسمح لنا باستخدام ( DGMM ) من عدمه ،وهي اختبارات التجانس .

كما سبق الإشارة الى التحيز في الانحدارات السابقة يقترح (Arellano & Bover, 1995) لعلاج هذه المشكلة اختبار فرضية ان الاضطراب الغير ملحوظ للمعادلة لا يوجد له أي ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية حيث ان دقة تقدير GMM يعتمد بشكل كبير على قبول الفرضية، لذا يجب التحقق منه من خلال فحص الفرضية القائلة بوجود رفض الفرضية الصفرية عن اختبار الارتباط التلقائي من الدرجة الأولى [AR (1)] وقبول الفرضية الصفرية عند الارتباط التلقائي من الدرجة الثانية [AR (2)] ،لهذه الأسباب سيتم التعليق على المتغيرات الدراسة المختلفة بناء على نتائج اختبار طريقة اللحظات المعممة Panel (Generalized Method of Moments) مع الاخذ بعين الاعتبار باقي الاختبارات مثل  $F$  ،  $R^2$  ،  $R^2$  Adj كون طريقة (DGMM) لا تقوم بتفسيرها.

### 3.4 اختبار الفرضيات باستخدام النماذج وتحليلها

لاختبار الفرضيات سيقوم الباحث بالاستعانة في نماذج استخدمها عدة باحثون من ابرزهم (2020)، (Ratnawati) في بحثها المتعلق بتأثر الشمول المالي على الفقر والنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل بينما الاخرين استخدموا نماذج أساسية تم الرجوع اليها وازافة متغيرات هامة الى المتغير المستقل مثل متغير معدل التضخم الذي استخدم في دراسات (Easterly and ، 2011) (Fischer) (Dollar and Kray ، 2002) (Neaime & Gaysse ، 2018) (Rioja and ، 2004) (Beck et al ، 2007) (Valev) حيث سيقوم الباحث باعتماد النموذج الأول لاختبار علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

والذي ينص على :

3.4.1 النموذج الأول: يوجد أثر إيجابي بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي وينص على :

$$LGDP_{it} = LGDP_{it}(-1) + LBA_{it} + LBB_{it} + LATMS_{it} + LD_{it} + LBF_{it} + INF_{it} + \varepsilon_i$$

حيث أن : LGDP : الناتج المحلي الإجمالي ، LBA : الحسابات المصرفية ، LBB : الفروع والمكاتب للبنوك ، LATMS : عدد الصرافات اليه المنتشرة ، LD : حجم الودائع ، LBF : التسهيلات المصرفية ، INF:نسبة التضخم .

يتضح من الجدول رقم (11) في الملاحق صفحة 100 انه يمكن ان يؤثر الشمول المالي على الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير جداً ومميز عند مستوى أهمية 1 % ، وهو ما يوضحه اختبار (F) ، وهو ما يتسق تماماً مع طبيعة كون  $R^2$  كبيرة حيث وصلت الى حوالي 80.5 % عند نموذج التأثير الثابت وهذا يعني ان الشمول المالي يفسر ما نسبته 80.5 % من النمو الاقتصادي بينما الباقي والمقدر 20.5 % يعود الى عوامل أخرى ، هذا يعني ان زيادة البنوك المنتشرة وعددها الحالي المميز الذي يصل الى 379 فرع في 15 محافظة في فلسطينية ، سيسهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي.

ويتضح من الجدول أيضاً نتائج اختبار GMM، والذي يوضح اختبار التجانس من الدرجة الأولى والذي بلغ (0.0091) وهو رفض الفرضية الصفرية عند مستوى 1 % والتجانس من الدرجة الثانية والبالغ (0.1309) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية مما يسمح لنا بقراءة النتائج وتفسيرها، حيث توضح النتائج وجود عدة مؤشرات للشمول المالي تظهر تأثيراً سلبياً تجاه النمو الاقتصادي، وهي مغريات عدد الحسابات المصرفية (LBA) واجمالي الودائع (D) ونسبة التضخم (INF) .

أما عدد الحسابات المصرفية لدى السكان فقد كان بمستوى أهمية 10% حيث بلغ (0.0851) وهذا يدل على أن الحسابات المصرفية الكثيرة التي تقدمها البنوك وتصرف الملايين على حملات تسويقية للتشجيع على فتح حسابات مصرفية فيها، يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي كون هذه الحسابات مضللة بدرجة كبيرة، بسبب احتساب الشركات ذات الطبيعة المعنوية إضافة إلى أنه يمكن امتلاك شخص واحد عدد غير محدود من الحسابات المصرفية، مما يخلق جدل حول القدرة الاختراق المصرفي للشمول المالي، وكون هذه الحسابات مملوكة لأشخاص والشركات أقل من الحجم السكاني مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وهذا يعني أن هناك نسبة كبيرة من المواطنين لا يمتلكون حسابات مصرفية، وبالتالي لا يتمكنون من الوصول إلى الخدمة المصرفية .

أما متغير الودائع (LD) فقد كان بمستوى 1% حيث بلغ (0.0106)، حيث أن زيادة الودائع وبقائها داخل البنوك وعدم ضخها داخل الاقتصاد يؤثر بالسلب على الناتج المحلي الإجمالي الذي سوف يتراجع بشكل كبير بسبب حرص البنوك على تقديم القروض الاستهلاكية والتسويق لها والتي لا تحقق فائدة للمنتفعين بها، إلا أنها هي المفضلة لدى لبنوك ولأصحاب الودائع فقط كونها تدر ربح مضمون وقليل المخاطرة، أما المتغير الأخير فهو التضخم والذي كان بمستوى 1% حيث بلغ (0.0000) وهي نتيجة منطقية وطبيعية حيث أن ارتفاع التضخم بمقدار 1% سيؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.4% وتتفق النتائج السابقة مع كلا من (الصائغ، 2021) الذي وجد أثراً سلبياً للحسابات المصرفية

والصرافات الية المنتشرة داخل سوريا وان الشمول المالي لبعض مؤشرات له علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي .

اما (Naceur & Samir, 2007) الذي وجد ان هناك اثر سلبي بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي سببها الرئيس البنوك حيث ان البنوك الهادفة للربح تضخ القروض الاستهلاكية بشكل غزير عن الاستثمارية والتي تحسن من النمو مما يعود بالسلب على الشمول المالي وبالتالي الاقتصاد ، اما (Khan ، 2011) فقد وجد أيضاً أن الشمول المالي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ودراسات دراسات : (Ratnawati ، 2020) و (Easterly and Fischer ، 2011) و (Neaime and Gaysse ، 2018) الذين وجدوا تأثير سلبي للتضخم على النمو الاقتصادي.

كمان ان هناك مؤشرات أخرى لأبعاد الشمول المالي، وهي وعدد فروع البنوك التجارية، وعدد أجهزة الصراف الآلي، والتسهيلات المصرفية ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي، ربما يرجع ذلك إلى أن هذه المؤشرات لا تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي بسبب كون هذه المتغيرات تعبر عن قوة البنك ومدى حصوله على حصة سوقية كبيرة، اما التسهيلات المصرفية فبسبب كون ما يقارب 90 % منها استهلاكية فهي بشكل مؤكد غير مؤثرة على النمو الاقتصادي.

**3.4.2 النموذج الثاني: يوجد أثر إيجابي بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي ينص على:**

$$LPCGDP_{it} = LPCGFP(-1)_{it} + LBA_{it} + LBB_{it} + LATMS_{it} + D_{it} + LBF_{it} + INF_{it} + \varepsilon_i$$

حيث أن : LPCGDP : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، LBA : الحسابات المصرفية ، LBB : الفروع والمكاتب للبنوك ، LATMS : عدد الصرافات اليه المنتشرة ، LD : حجم الودائع ، LBF : التسهيلات المصرفية ، INF :نسبة التضخم .

يتضح من الجدول رقم (12) في الملاحق صفحة 101 انه يمكن ان يؤثر الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى أهمية 1 % ، وهو ما يوضحه اختبار (F) ، وهو ما يتسق تماماً مع طبيعة كون  $R^2$  معتدلة حيث وصلت الى حوالي 62.8 % عند النموذج التأثير الثابت وهذا يعني ان الشمول المالي يفسر ما نسبته 62.8 % من النمو الاقتصادي بينما الباقي والمقدر 37.2 % يعود الى عوامل أخرى ، هذا يعني ان زيادة البنوك المنتشرة وعددها الحالي في فلسطين سيسهم بشكل كبير في تحقيق نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. مما يعمل بالتالي شيئاً فشيئاً على تحسين الشمول المالي ودخول عدد اكبر من العملاء؛ مما يسهم في تحسين مستوى معيشتهم وبالتالي زيادة تأثيرهم داخل الاقتصاد من خلال زيادة قدرتهم على تحسين أعمالهم الصغيرة الخاصة وتنميتها او الاستثمار طويل الاجل برأس مال صغير؛ مما ينمي نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي مما ينعكس بالإيجاب على الشمول المالي الذي بدوره يهدف الى التأثير على الاقتصاد.

ويتضح من الجدول ايضاً نتائج اختبار GMM ، والذي يوضح اختبار التجانس من الدرجة الأولى والذي بلغ ( 0.0239 ) وهو رفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5 % والتجانس من الدرجة الثانية والبالغ (0.3134) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية مما يسمح لنا بقراءة النتائج وتفسيرها ،حيث توضح النتائج وجود مؤشر وحيد للشمول المالي يظهر تأثيراً سلبياً بشكل ملحوظ تجاه نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وهو متغير التضخم (inf) بمستوى 1% حيث بلغ ( 0.0090 ) ، حيث ان زيادة التضخم تؤثر بشكل سلبي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وهي نتيجة منطقية وطبيعية حيث ان ارتفاع التضخم بمقدار 1 % سيؤدي الى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.3 % مما يعيق ان يقوم الفرد بعمليات استثمار من خلال الاتجاه الى الاقتراض بسبب الزيادة في الأسعار المواد الخام وصعوبة المنافسة داخل السوق مما يؤثر على نصيب الفرد من الناتج الذي سيقدر عدم الخوض في مغامرة استثمارية خاسرة وتتفق هذه النتيجة مع كلا من: (Ratnawati، 2020) و (Easterly and

Fischer ، 2011) و (Neaime and Gaysse ، 2018) الذين وجدوا تأثير سلبي للتضخم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

كما ان باقي المؤشرات الأخرى للشمول المالي وهي: وعدد الحسابات المصرفية لدى السكان، وعدد فروع البنوك التجارية، وعدد أجهزة الصراف الآلي، والودائع والتسهيلات المصرفية ليس لها تأثير كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

**3.4.3 النموذج الثالث: يوجد أثر إيجابي بين الشمول المالي ونسبة الفقر والذي ينص على:**

$$LPOV_{it} = LPOV(-1)_{it} + LBA_{it} + LBB_{it} + LATMS_{it} + D_{it} + LBF_{it} + INF_{it} + \epsilon_i$$

حيث أن: LPOV : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، LBA :الحسابات المصرفية ، LBB : الفروع والمكاتب للبنوك ، LATMS : عدد الصرافات اليه المنتشرة ، D : حجم الودائع ، LBF : التسهيلات المصرفية ، INF:نسبة التضخم .

يتضح من الجدول رقم (13) في الملاحق صفحة 102 انه يمكن ان يؤثر الشمول المالي على نسبة القر الى عدد السكان عند مستوى أهمية (1 %) ، وهو ما يوضحه اختبار (F) ، وهو ما يتسق تماماً مع طبيعة كون R<sup>2</sup> عالية حيث وصلت الى حوالي (38.1 %) عند النموذج التأثير الثابت وهذا يعني ان الشمول المالي يفسر ما نسبته (38.1 %) من نسبة الفقر الى عدد السكان بينما الباقي والمقدر (61.9%) يعود الى عوامل أخرى ، هذا يعني ان الزيادة في الشمول المالي في فلسطين يستطيع تقليل نسب الفقر في حال تمت العملية بطريقة منظمة وسليمة ،ولكن في ظل الارتفاع المستمر في نسب الفقر

في فلسطين بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص؛ بسبب الحروب التي دمرت البنية التحتية والحقت الضرر بالمنشآت التجارية في ظل البطالة المتفشية والفقر المدقع ، وهو ما يعيق عملية الشمول المالي بسبب خوف البنوك من تعثر قروضها وخسارتها لودائع العملاء، مما يدعم بدرجة كبيرة الشمول المالي السلبي مما يحجم دور البنوك واقتصار خدماتها على تقليل المخاطرة قدر الإمكان ولو على زيادة معدلات الفقر في فلسطين.

بناءً على نتائج اختبار GMM الواردة في الجدول (14) ، والذي يوضح اختبار التجانس من الدرجة الأولى والذي بلغ (0.0842) وهو رفض الفرضية الصفرية عند مستوى (10 %) والتجانس من الدرجة الثانية والبالغ (0.6307) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية مما يسمح لنا بقراءة النتائج وتفسيرها، حيث يمكن استنتاج وجود مؤشرين جزئيين للشمول المالي يُظهران تأثيراً إيجابياً كبيراً على نسبة الفقر الى عدد السكان ، وهذين المؤشرين الجزئيين هما عدد فروع البنوك التجارية بمستوى أهمية (10 %) ونسبة التضخم في البنوك بمستوى الأهمية (10 %). حيث بلغ المؤشر الأول (0.0890) وهذا يعني ان البنوك قامت بتمكين الجميع الافراد والعائلات والشركات الى الوصول الى الخدمة المالية الرسمية بسهولة وبتكاليف قليلة ، وبطريقة ميسرة من خلال انتشار الفروع البنكية في محافظات الفلسطينية مما يحسن الوضع المالي للمواطنين ان كان من حيث الادخار بشكل رئيسي ، أو حتى الصمود امام الصدمات المالية او الحصول على قروض بغرض الاستثمار مشاريع صغيرة تدر عائداً معقول على العائلة ، مما يقلل بشكل كبير من نسبة الفقر ، وهو ما يتفق مع دراسات كلاً من (2021، Anthony et al ) (2021، Zia et al ) و(2021، et al Khan) و(2020، RATNAWATI) و(2015، Park and Mercado) و (2016، Seven and Coskun) والتي ترى ان الشمول المالي له تأثير إيجابي كبير على التخفيف من حدة الفقر .

اما نسبة التضخم فتشير الى وجود تأثير إيجابي على التخفيف من حدة الفقر فكل ما انخفض التضخم على السلع والخدمات بشكل عام والخدمات المصرفية بشكل خاص، كلما تشجع المواطنين على الوصول الى الخدمات المصرفية الرسمية ،مما يعمل بدوره على التخفيف من حدة الفقر وهو ما يتفق مع دراسة (Rioja and Valev ، 2004) و دراسة ( Beck et al ، 2007 )

ويظهر مؤشر سلبي وحيد من مؤشرات الشمول المالي وهو متغير التسهيلات المصرفية عند مستوى أهمية (10 %) حيث بلغ (0.0600) ، حيث ان التسهيلات المصرفية المقدمة داخل الاقتصاد الفلسطيني تزيد من الفقر بمقدار ( 13.8 %) بسبب عدم رغبة البنوك في المخاطرة وحصر النسبة الأكبر من تسهيلاتهما في ضخ القروض الاستهلاكية التي يلجأ لها الافراد او العائلات لغايات اجتماعية غير مدرة للربح مثل الزواج او شراء أصول وعقارات مما يغرقهم في ديون تستمر لسنوات طويلة ويزيد من فقرهم ،واحجام البنوك عن تقديم تسهيلات مصرفية مثل الجاري المدين لغير ذوي السمعة الائتمانية او أصحاب الشركات التي تحقق ارباح من خلال تعقيد إجراءات الحصول على قرض او فتح حساب جاري مدين ؛بسبب الخوف من تعثر القروض وخسارتها في ظل عدم اليقين والتأكد من وضع السوق وخسارة سمعتها لذا تلجأ الى شروط لتضمن بها قرضها مما يعيق عملية انتشار الشمول المالي وهو ما يتفق مع دراسة (Khan، 2011) والذي يرى الى ان الشروط المفروضة على القروض للطبقات الدنيا تؤدي بسمعة البنك الى الانحدار والمخاطرة، كما ان هناك مؤشرات أخرى لأبعاد الشمول المالي، وهي وعدد الحسابات المصرفية لدى السكان ، وعدد أجهزة الصراف الآلي ، والودائع ليس لها تأثير كبير على نسب الفقر .

**3.4.4 النموذج الرابع: يوجد علاقة إيجابية بين الشمول المالي والاستقرار المالي والذي ينص على:**

$$LBL_{it}=LBL(-1)_{it}+LBA_{it}+LBB_{it}+LATMS_{it}+D_{it}+BF_{it}+LINF_{it}+\varepsilon_i$$

حيث أن: LBL : الاستقرار المالي المقاس بالقروض المتعثرة ، LBA :الحسابات المصرفية ، LBB :  
الفروع والمكاتب للبنوك ، LATMS : عدد الصرافات اليه المنتشرة ، D : حجم الودائع ، BF :  
التسهيلات المصرفية ، LINF: نسبة التضخم .

يتضح من الجدول رقم (14) في الملاحق صفحة 103 انه يمكن ان يؤثر الشمول المالي على الاستقرار المالي عند مستوى أهمية ( 1 %) ، وهو ما يوضحه اختبار (F) ، وهو ما يتسق تماماً مع طبيعة كون ( $R^2$ ) كبيرة حيث وصلت الى حوالي (80.4 %) عند النموذج التأثير العشوائي، وهذا يعني ان الشمول المالي يفسر ما نسبته (80.4 %) من الاستقرار المالي بينما الباقي يعود الى عوامل أخرى ، هذا يعني ان الزيادة في الشمول المالي في فلسطين يعمل على زيادة الاستقرار المالي من خلال توعية الافراد بأهمية الشمول المالي وتمكينهم للحصول على خدمات مصرفية بدرجة كبيرة، لكن الاستقرار المالي المقاس بالقروض المتعثرة يعود بدرجة كبيرة الى إجراءات البنوك ومتطلباتها الشديدة والمبالغ بها احياناً لمنح القروض للتقاضي مخاطر التعثر المالي إضافة الى رغبتها الكبيرة في منح الائتمان لذوي الدخول الثابتة من الموظفين او ممن يستطيعون الحصول على كفيل يكفل لهم ضمان سداد قروضهم شريطة ان يكونوا ممن الذين يمتلكون حسابات مصرفية داخل البنك لضمان عملية السداد مما يفسر النتيجة العالية التي تم الحصول عليها من القوة التفسيرية.

بناءً على نتائج اختبار GMM الواردة في الجدول (15) ، والذي يوضح اختبار التجانس من الدرجة الأولى والذي بلغ (0.0497) وهو رفض الفرضية الصفرية عند مستوى (5 %) والتجانس من الدرجة الثانية والبالغ (0.6293) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية مما يسمح لنا بقراءة النتائج وتفسيرها ،حيث يمكن استنتاج وجود مؤشرين جزئيين للشمول المالي يظهر احدهما تأثيراً ايجابياً ضئيلاً بينما الاخر يظهر تأثير سلبي قليل ايضاً. اما الإيجابي فهو حجم التسهيلات المصرفية حيث يظهر عند مستوى الأهمية (1%). حيث بلغ (0.0004) يشير الى الأثر الإيجابي التي تقوم به التسهيلات المصرفية في خلق

الاستقرار المالي من خلال حفاظ البنوك نسب القروض الممنوحة حتى في ظل جائحة كورونا التي شهدت زيادة التسهيلات المصرفية لخلق استقرار اقتصادي داخل السوق من خلال اقبال التجار عليها لسداد التزاماتهم، الامر الذي أكد على ان زيادة الشمول المالي يؤدي الى خلق المزيد من الاستقرار المالي وهو ما يتفق مع دراسة كلا من ( Duc HongVo et al ، 2021 ) مثل دراسة ( Thatsarani et al، 2021 ) ، ( Hannig & Jansen, 2010 ) (Pearce , 2011)، وحيث توصلت الدراسات السابقة ان الشمول المالي يتيح الوصول إلى التسهيلات المصرفية يساهم بشكل إيجابي في استقرار القطاع المصرفي مالياً داخل الاقتصاد .

ويظهر مؤشر سلبي وحيد من مؤشرات الشمول المالي وهو متغير الودائع عند مستوى أهمية ( 1 %) حيث بلغ ( 0.0031 ) ، حيث أن الودائع تسبب ضعف الاستقرار المالي داخل الاقتصاد فإن كان الشمول المالي المتمثل في الوصول الى العملاء ، وتقديم الخدمة المصرفية المتمثلة في قبول الودائع المصرفية الفائضة وبقائها في البنوك دون الاستفادة منها، سيخلق خسائر كون الأصل السائل يعتبر خسارة في حال عدم استثماره ، لذلك ان الأثر السلبي بين الودائع والاستقرار المالي هو منطقي لان؛ زيادة الودائع ستختفي الأموال من السوق ،وبالتالي يختل العرض النقدي وينخفض حيث بفقدان العرض النقدي يسبب مشكلة حقيقية تتوجب حلها ، من خلال خلق سياسة مالية ونقدية توسعية بما في ذلك زيادة الشمول المالي لتحقيق الاستقرار النقدي من خلال تخفيض نسب الفائدة على القروض وضخها في السوق مما يزيد من مخاطر تعثرها ،وهو ما يتفق مع دراسة ( Neaime و Gaysse ، 2018 ) في أن زيادة الشمول المالي تساهم بشكل سلبي في الاستقرار المالي من حيث متغير التضخم.

كما ان هناك مؤشرات أخرى لأبعاد الشمول المالي، وهي وعدد الحسابات المصرفية لدى السكان، وعدد أجهزة الصراف الآلي، فروع البنوك، والتضخم ليس لها تأثير كبير على الاستقرار المالي.

## الفصل الرابع

### مناقشة النتائج

#### 4.1 النتائج

لقد تناولت هذه الدراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقير والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010 - 2020) ومن خلال ما سبق وصل الباحث على عدة نتائج هامة من أبرزها:

1. انه يوجد أثر معنوي سلبي لعدد الحسابات المصرفية ولأجمالي الودائع ولنسبة التضخم على النمو الاقتصادي، بينما تبين أنه لا يوجد أثر معنوي لبعض مؤشرات الشمول المالي وهي: عدد فروع البنوك التجارية، وعدد أجهزة الصراف الآلي، والتسهيلات المصرفية. والذي تبين انه ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي
2. تبين ان هناك أثر معنوي سلبي للشمول المالي عليه من خلال متغير التضخم. بينما لا يوجد أثر معنوي لباقي متغيرات الشمول المالي وهي: عدد الحسابات المصرفية لدى السكان، وعدد فروع البنوك التجارية، وعدد أجهزة الصراف الآلي، والودائع والتسهيلات المصرفية حيث انه لا يوجد لها أي تأثير كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
3. تبين من خلال النتائج وجود أثر إيجابي معنوي للشمول المالي لمتغيرات: عدد الفروع البنوك والمكاتب: ونسبة التضخم على نسبة الفقر الى عدد السكان، كما تبين وجود إثر معنوي لكن سلبي لمتغير التسهيلات المصرفية على نسبة الفقر الى عدد السكان، وعلى النقيض من هذا تبين انه لا يوجد أثر معنوي للأبعاد الشمول المالي وهي: عدد الحسابات المصرفية لدى السكان، وعدد أجهزة الصراف الآلي على نسبة الفقر الى عدد السكان

4. واطهرت النتائج ايضاً وجود إثر معنوي إيجابي للتسهيلات المصرفية على الاستقرار المالي. إضافة الى ذلك تبين وجود أثر معنوي سلبي على متغير الودائع على الاستقرار المالي، فيما لم نتحصل على أي أثر معنوي لمؤشرات الشمول المالي وهي: عدد الحسابات المصرفية لدى السكان، وعدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد فروع البنوك والمكاتب، والتضخم على الاستقرار المالي.

## 4.2 الخلاصة

من خلال ما سبق نستطيع القول ان الشمول المالي في تطور مستمر داخل دولة فلسطين في ظل تطور القطاع المصرفي الفلسطيني في ظل وجود سلطة النقد الفلسطينية، والتي تنظم العمل البنكي وتحافظ على علاقة البنوك ببعضها من خلال مراقبة عمل البنوك الكبيرة ، ومراقبة الحسابات المصرفية وتقليل المخاطر بدرجة كبيرة على البنوك، من خلال منح تسهيلات كبيرة من سلطة النقد، وتعبئة المدخرات العامة فيها نتيجة ثقة المواطن بالدولة، إضافة الى تقليل التكاليف على المعاملات والمعلومات المالية والمصرفية والائتمانية، لكي تستطيع البنوك تزويد الافراد ذوي المشاريع متناهية الصغر والأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول ومنتجات مالية مناسبة وفي الوقت المناسب وبتكاليف أقل اخذين بعين الاعتبار نجاح تجربة بنك جرامين في بنغلادش.

حيث أن توسيع الشمول المالي مناسب لتعزيز الاستقرار في القطاع المصرفي في فلسطين لذلك، يجب ان ان تقوم الحكومة بتوجيه القطاع المصرفي نحو استهداف الشرائح الفقيرة من السكان في بناء مشاريع تساعد على تحسين أوضاعهم المعيشية من خلال تقديم ضمانات حكومية لهذه القروض بغية تقليل نسب الفقر العالية في فلسطين ، وضرورة توسيع المنتجات المالية لأولئك الذين يعانون من نقص الخدمات، حيث ستحصل البنوك على فرصة كبيرة للاستفادة من المصادر الثابتة للأموال والودائع لأنشطة الإقراض، ولكن ستحقق تعزيز استقرار العمليات في القطاع بأكمله وزيادة الأرباح والتي ستقوم البنوك بنوع من المخاطرة المدروسة لتعظيمه، حيث يعد توسيع الشمول المالي ضروريًا وعاجلاً لدعم استمرار النمو الاقتصادي والتنمية، على سبيل المثال، فإن فلسطين، التي لديها حوالي 1 فرعاً مصرفياً لكل (12674)

مواطن بالغ ومؤشر شمول مالي يبلغ (37.9%) وهي مؤشر جيد الى حد ما ، ومن المتوقع ان يصل الى 50 % بحلول عام 2025<sup>(1)</sup> وهو مؤشر مرتفع، وهي قريبة الى حد ما من الوصول الى تحقيق التكامل المالي والنظام المالي الشامل ولوصول الى الهدف المنشود يجب العمل على تعزيز سياسات الشمول المالي وتوزيع نشر الخدمة المصرفية الى أكبر قدر ممكن من السكان ووصول الى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

### 4.3 التوصيات

من خلال النتائج السابقة يقترح الباحث مجموعة من التوصيات من أهمها:

1. يجب على سلطة النقد الفلسطينية القيام بتنظيم عمل البنوك ومنع توافر فرص حدوث احتكار من خلال تنظيم عمل الهيكل المصرفي الفلسطيني ومراقبة عمل البنوك الكبيرة خاصة، ومراقبة الحسابات المصرفية قدر الإمكان.
2. يجب العمل على دعم البنوك الصغيرة لتحقيق شمول مالي بطريقة تضمن تحقيق النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة.
3. ضرورة تقليل التكاليف على المعاملات والمعلومات المالية والمصرفية والائتمانية لزيادة اقبال أكبر عدد من المواطنين عليها.
4. يجب العمل على توزيع التخصصية بين البنوك في توزيع القروض بأحجامها، وتزويد المقترضين بأدوات مالية ذات جودة عالية وتمتاز بتقليل المخاطر قدر الإمكان؛ مما سيدفع تسريع عجلة النمو الاقتصادي.
5. يجب على سلطة النقد الفلسطينية اتخاذ إجراءات حازمة تجاه تنظيم القروض الاستهلاكية التي تعد من اهم التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي، وتزيد من بقاء المقترضين في دوامة الفقر.

1 معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، (2017) ، دراسة الشمول المالي في فلسطين

6. يجب العمل على دفع البنوك الى تقديم قروض تنمية للمشاريع الافراد والمؤسسات من خلال توفير غطاء مالي لها يعمل على دعمها من خلال تخفيض الاحتياطي الاجباري على الودائع.
7. يجب على البنوك الاستفادة بشكل أكبر من الودائع من خلال إطلاق برامج اقراض تنمية صغيرة الحجم لمساعدة الاسر على تنمية مشاريعها والحفاظ عليها.
8. ضرورة ان تركز البنوك في حملاتها التسويقية على الفئات المحرومة مثل الشباب والمرأة وتقديم لها خدمات مصرفية متنوعة، وان تعمل على تزويد الافراد ذوي المشاريع متناهية الصغر والأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول ومنتجات مالية مناسبة وفي الوقت المناسب وبتكاليف أقل.
9. يجب على الحكومة ان تلعب دوراً هاماً في تحقيق نظام مالي أكثر استقراراً من خلال الضغط على البنوك لتصميم النيات اقراض مخصصة بناء على ظروف المقرضين المالية مما يقلل مخاطر تعثر القروض.
10. يجب ان تقوم الحكومة بتوجيه القطاع المصرفي نحو استهداف الشرائح الفقيرة من السكان في بناء مشاريع تساعد على تحسين أوضاعهم المعيشية من خلال تقديم ضمانات حكومية لهذه القروض بغية تقليل نسب الفقر العالية في فلسطين
11. ضرورة توسيع المنتجات المالية لأولئك الذين يعانون من نقص الخدمات، حيث ستحصل البنوك على فرصة كبيرة للاستفادة من المصادر الثابتة للأموال والودائع لأنشطة الإقراض، ولكن ستحقق تعزيز استقرار العمليات في القطاع بأكمله وزيادة الأرباح والتي ستقوم البنوك بنوع من المخاطرة المدروسة لتعظيمه،
12. يجب العمل على تعزيز سياسات الشمول المالي وتوزيع نشر الخدمة المصرفية الى أكبر قدر ممكن من السكان ووصول الى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

## المراجع العلمية

- [1] نوفل، أسامة: الحسابات القومية الفلسطينية: تحليل المؤشرات. رام الله: مركز التخطيط الفلسطيني، فلسطين، 2006 م.
- [2] كونت، اسلي ديميرجوتش وكلاير ، ليورا وسينجر ، دروثي وانصار ، سنية وهيس ، جيك: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، 2017م. تم الاسترداد من مجموعة البنك الدولي: <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29510/211259ovAR>
- [3] دردور، اسماء و حركات، سعيدة: اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، مجلد 10 ، عدد 4، 2020 م،الصفحات 71-90.
- [4] الشايب، إيهاب طلعت: أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة-دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، جامعة عين شمس ، القاهرة، مصر ، 2010 م.
- [5] حمدان، بدر سعيد وأبو دية، ماجد: أثر الاشتغال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة الاقتصاد والمالية ، مجلد 4 ، عدد 2، 2018 م ، الصفحات 177-188.
- [6] البنك الدولي: تقرير التنمية العالمي، البنك الدولي، 2012 م.
- [7] البنك الدولي: احصائيات البطالة والتضخم، البنك الدولي، 2021م.

[8] البنك المركزي الأردني. (2015). الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي. عمان ، الأردن: البنك المركزي الأردني.

[9] البيانات المالية والحسابات الختامية الاردن في الفترة ما بين (2010-2020) ، رام الله ، فلسطين

[10] البيانات المالية والحسابات الختامية للبنك العربي في الفترة ما بين (2010-2020) ، رام الله ، فلسطين

[11] البيانات المالية والحسابات الختامية للبنك العقاري المصري العربي في الفترة ما بين (2010-2020) - 2020 ، رام الله ، فلسطين

[12] البيانات المالية والحسابات الختامية للبنك القاهرة عمان في الفترة ما بين (2010-2020) ، رام الله ، فلسطين

[13] التقارير السنوية للبنك الاستثمار الفلسطيني في الفترة ما بين (2010-2020) ، رام الله ، فلسطين

[14] التقارير السنوية للبنك الإسلامي العربي في الفترة ما بين (2010-2020) ، رام الله ، فلسطين

[15] التقارير السنوية للبنك الإسلامي الفلسطيني في الفترة ما بين (2010-2020) ، رام الله ، فلسطين

[16] التقارير السنوية للبنك القدس في الفترة ما بين (2010-2020) ، رام الله ، فلسطين

[17] التقارير السنوية للبنك الوطني في الفترة ما بين (2010-2020) ، رام الله ، فلسطين

[18] التقارير السنوية للبنك فلسطين في الفترة ما بين (2010-2020) ، رام الله ، فلسطين

[19] الجويني، جمال وموعش، محمد: أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية. القاهرة . مصر: صندوق النقد العربي. الدائرة الاقتصادية ، 2020 م.

[20] جهاز الاحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية الفلسطينية ، منشورات الإحصاء الفلسطيني ، رام الله، فلسطين ، 2019 م

[21] الجهاز المركزي للإحصاء: احصائيات المؤشرات الاقتصادية، رام الله: الاحصاء الفلسطيني، 2021م

[22] محمود، حسن امين: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، مجلد 11 ، عدد 2 ، الجزء الثاني، 2020 م ، الصفحات 297-342.

[23] مرار، راجح: تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشرات النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي في دولة فلسطين المحتلة، رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2016م

[24] العامري، سعود مشكور والعتابي، محمد حسن: المعالجة المحاسبية للتضخم الاقتصادي ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2020م

[25] سلطة النقد الفلسطينية: تقرير التضخم . منشورات سلطة النقد ، رام الله ، فلسطين، 2020م

[26] سلطة النقد الفلسطينية: تقرير الشمول المالي في فلسطين. منشورات سلطة النقد ، رام الله ، فلسطين، 2020م

[27] سلطة النقد الفلسطينية: الشمول المالي في فلسطين منشورات سلطة النقد ، رام الله ، فلسطين: ، 2016م

[28] سلطة النقد الفلسطينية: إحصائيات الودائع المصرفية، منشورات سلطة النقد، رام الله ، فلسطين ، 2021م

[29] سلطة النقد الفلسطينية، و معهد ماس للدراسات الأقتصادية: تقرير الشمول المالي في فلسطين، منشورات سلطة النقد، رام الله ، فلسطين ، 2020 م

[30] شرف، سمير والصائغ، وجد رفيق: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة جامعة حماة ، مجلد 4 ، عدد 6، 2021

[31] أمياي، عبد المجيد: محاربة الفقر: تجربة بنك جرامين. صحيفة الحوار المتمدن ، مجلد 8 ، عدد 20، 2007، ص ص 134-145

[32] عامر، غزال عبد العزيز: الأقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية (النظرية - الطرائق - التطبيقات) ، ط1 ، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، جامعة القاهرة، غزة ، 2015.

قائمة المراجع الأجنبية:

[33] Aduda, J., & Kalunda, E. (2012). Financial Inclusion and Financial Sector Stability With Reference To Kenya: A Review of Literature. Journal of Applied Finance & Banking, vol. 2, issue 6, 8.

[34] Ahmad, D. (2018). Financial Inclusion and Financial Stability: Survey of the Nigeria's Financial System. International Journal of Research in Finance and Management, Vol 1 , No 2, pp. 47-54.

[35] Anthony , Y. N., Hadrat , Y., & Tweneboah, G. (2021). The effect of financial inclusion on poverty reduction in Sub-Sahara Africa: Does threshold matter. Cogent Social Sciences, Vol 7 , No 1.

- [36] Arellano, M., & Bond, S. (1991). Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations. *Rev. Econ. Stud.* 58, 277. [CrossRef].p. 277.
- [37] Arellano, M.; Bover, O. (1995). Another look at the instrumental variable estimation of error-components models. *J. Econ.* 68, 29–51.[CrossRef]
- [38] Banerjee, R., & Donato, R. (2020). The Effects of Financial Inclusion on Development Outcomes: New Insights from ASEAN and East Asian Countries ERIA . Discussion Paper Series No. 342.
- [39] Bank of England. (2009). The role of macroprudential policy. Baskaya: Bank of England Discussion Paper, November.
- [40] Baron, M., & Xiong, W. (2014). Credit expansion and financial instability: Evidence from stock prices. Retrieved from 8. Baron, M and Xiong, W (2014). Credit expansion and financial instability: Evidence from stock prices.Princeton University: <http://www.princeton.edu/~wxiong/papem/CreditExpansion>
- [41] Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Martinez, P. M. (2007). Reaching Out: Access to and Use of Banking Services Across Countries. *Journal of Financial Economic*, 85(1), pp. 234-266.
- [42] Bond, S. R., Hoeffler, A., & Temple, J. (2000). GMM Estimation of Empirical Growth Models. Retrieved from <https://ssrn.com/abstract=290522>
- [43] Brune, L., Giné, X., Goldberg, J., & Yang, D. (2011). Commitments to Save: A Field Experiment in Rural Malawi. World Bank Policy Research Working Paper Series No. 5748. Washington, DC: World Bank.

- [44] Chen, F., Feng, Y., & Wang, W. (2018). Impacts of Financial Inclusion on Non-Performing Loans of Commercial Banks: Evidence from China. *Sustainability*, Vol. 10, No.9.
- [45] Chima, M. M., Babajide, A. A., Adegboye, A., & Kehinde. (2021). The Relevance of Financial Inclusion on Sustainable Economic Growth in Sub-Saharan African Nations. *Sustainability* 13, 5581. Retrieved from <https://doi.org/10.3390/su13105581>
- [46] Collard, S. (2010). Toward financial inclusion in the UK: Progress and challenge. *Public Money & Management*, 27(1), pp. 13-20.
- [47] Dollar, D., & Kraay, A. (2002). Growth is Good for the Poor. *Journal of Economic Growth*, 7(3).PP.225-195
- [48] Pearce, D. (2011). Financial Inclusion in the Middle East and North Africa. World Bank Washington, DC.: <https://doi.org/10.1596/1813-9450-5610>
- [49] Pearce, D. (2011). Washington, DC: World Bank Policy Research Working Paper Series No. 5610.: World Bank. <https://doi.org/10.1596/1813-9450-5610>.
- [50] Demirguc-Kunt, A., & Klapper, L. (2012). Washington, DC: World Bank.
- [51] Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Singer, D. (2017). Financial Inclusion and Inclusive Growth : A Review of Recent Empirical Evidence. Retrieved from Policy Research Working Papers: <http://hdl.handle.net/10986/26479>
- [52] Dienillah, A. A., & Anggraeni, L. (2018). Impact of Financial Inclusion on Financial Stability based on Income Group Countries. *Bulletin of Monetary Economics and Banking*, Vol. 20, No.4, pp. 1-14.
- [53] Dienillah, A., & Anggraeni, L. (2018). Impact of Financial Inclusion on Financial Stability based on Income Group Countries. *Bulletin of Monetary Economics and Banking*, Vol. 20, No.4, pp. 1-14.

- [54] Dinabandhu , s. D. (2018). financial inclusion and economic growth linkage: some cross-country evidenc. journal of financial economic policy, 10(3), pp. 369-385.
- [55] Dinabandhu sethi, D. (2018). financial inclusion and economic growth linkage: some cross-country evidence. journal of financial economic policy, 10(3), pp. 369-385.
- [56] Dixit, R., & Ghosh, M. (2013). Financial Inclusion for Inclusive Growth of India: A Study of Indian States. International Journal of Business Management & Research, 3(1), pp. 147-156.
- [57] Duc Hong , V., Nhan, T., & Thi-Hong , V. (2021). Financial inclusion and stability in the Asian region using bank-level data. Borsa Istanbul Review. Volume 21, Issue 1, pp. 36-43.
- [58] Easterly, W., & Fischer, S .(2001) .Inflation and the Poor .Journal of Money Credit Bank, 33(2).PP.178-160
- [59] F Rioja و ،N Valev .(2004) .Does One Size Fit All? A Reexamination of the Finance and Growth Relationship . .Journal of Development Economics,74(2). pp.447-429 .  
<https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2003.06.006>
- [60] Fabya. (2011). Analysis of the influence of financial sector developments on economic growth in Indonesia. Journal of the Faculty of Economics and Management.
- [61] Fouejieu, A., Sahay, R., Cihak, M., & Chen, S. (2020). Financial inclusion and inequality: A cross-country analysis. The Journal of International Trade & Economic Development.
- [62] Girón, A., Kazemikhasragh, A., & Cicchiello, A. F. (2021). Financial Inclusion Measurement in the Least Developed Countries in Asia and

Africa. Retrieved from J Knowl Econ: <https://doi.org/10.1007/s13132-021-00773-2>

- [63] Gould, M. D., & Melecky, M. (2017). Risk and Returns: Managing Financial Trade-Offs for Inclusive Growth in Europe and Central Asia.
- [64] Hannig, A., & Jansen, S. (2010). Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues. Retrieved from ADBI Working Paper 259. Tokyo: Asian Development Bank Institute: <http://www.adbi.org/workingpaper/2010/12/21/4272.financial.inclusion.stability.policy.issues/>
- [65] Housman, J. A. (1987). Specification in Tests in Econometrics. *Econometrica*, Vol 46, No11, pp. 12-51.
- [66] Huong, N. (2018). The Impact of Financial Inclusion on Monetary Policy: A Case Study in Vietnam. *Journal of Economics and Development*, Vol. 20, No. 2, pp. 5-22.
- [67] Jose, M., & Garcia, R. (2016). Can financial inclusion and financial stability go hand in hand. *Economic Issues*, Vol. 21, No. 2, pp. 81-103.
- [68] Khan, H. R. (2011). Financial inclusion and financial stability: are they two sides of the same coin. Retrieved from Speech at BANCON. BIS Working Paper: <http://www.bis.org/review/r111229f.pdf>
- [69] Khan, I., Sayal, A. U., & Khan, M. Z. (2021). Does financial inclusion induce poverty, income inequality, and financial stability: empirical evidence from the 54 African countries? *Journal of Economic Studies*, Vol. 17 No. 33.
- [70] Klapper, L., El-Zoghbi, M., & Hess, J. (2016). Achieving the sustainable development goals: The role of financial inclusion. Retrieved from

Working-Paper-Achieving-Sustainable-Development-Goals-Apr-2016\_0.pdf.: <https://www.cgap.org/sites/default/files>

- [71] Levine , R., Loayza , N., & Beck , T. (2005). Financial Intermediation and Growth: Causality and Causes. *Journal of Monetary Economics*. 46: 31, pp. 133-143.
- [72] M Arellano, O., Bover .(1995) .Another look at the instrumental variable estimation of error-components models .*J. Econ*68. pp .51–29
- [73] M Ravallion , G Datt .(1999) .When is Growth Pro-Poor? Evidence from the Diverse Experiences of India's States. *World Bank Policy Research Working Paper No. 2263*. Washington, DC: World Bank .World Bank Policy Research Working Paper No. 2263. Washington, DC: World Bank.: World Bank.
- [74] Mushtaq, R., & Bruneau, C. (2019). Microfinance, financial inclusion and ICT: Implications for poverty and inequality. Retrieved from *Technology in Society*, 59, 101154.: <https://doi.org/10.1016/j.techsoc.2019.101154>
- [75] Naceur, S. B., & Samir, G. (2007). Stock Markets, Banks, and Economic Growth: Empirical Evidence from the MENA Region. *Research in International Business and Finance*, 21(2), pp. 297-315.
- [76] Ndlovu, G., & Toerien, F. (2020). The distributional impact of access to finance on poverty: Evidence from selected countries in Sub-Saharan Africa. *Research in International Business and Finance*.
- [77] Neaime, S., & Gaysse, I. (2018). Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequality .*Finance Research Letters*, pp. 230-237.

- [78] Park, C. Y., & Mercado, R. (2015). Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia. Retrieved from Asian Development Bank.: <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/15314>
- [79] Pearce, D. (2011). Financial Inclusion in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank. Retrieved from World Bank: <https://doi.org/10.1596/1813-9450-5610>
- [80] Ratnawati, K. (2020). The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Inequality, and Financial Stability in Asia. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*. Volume 7, Issue 10, pp. 73-85.
- [81] Serafeim, G., & Eccles, R. G. (2013). Sustainability in financial services is not about being green. Retrieved from HBR Blog Network.
- [82] Seven, U., & Coskun, Y. (2016). Does financial development reduce income inequality and poverty? Evidence from emerging countries. *Emerging Markets Review*, 26(4), pp. 34-63.
- [83] Talalweh, M. A., & Samarah, A. W. (2021). The Effect of Financial Inclusion on Economic Growth and Human Development: A Case Study of the Islamic World. *Tanmiat Al-Rafidain*, Volume 40, Issue 129, pp. 185-202.
- [84] Thathsarani, U., Wei, J., & Samaraweera, G. (2021). Role in Economic Growth and Human Capital in South Asia: An Econometric Approach. *Sustainability* 13(32).
- [85] Tissot, B., & Gadanez, B. (2017). Measures of financial inclusion - a central bank perspective. Paper Prepared for a Meeting at the Bank of Morocco: CEMLA – IFC Satellite Seminar at the ISI World Statistics Congress on “Financial Inclusion”.

- [86] yilmaz bayar, M. D. (2018). financial inclusion and economic growth: evidence from transition economies of european union. *journal of international finance and economics* , 18(2), pp. 95-100.
- [87] Yoshino, N., & Morgan, P. (2018). Financial Inclusion, Financial Stability and Income Inequality: Introduction. *The Singapore Economic Review*, Vol. 63, No. 1, pp. 1-7.
- [88] Zia, I., & Prasetyo, P. (2018). Analysis of Financial Inclusion Toward Poverty and Income Inequality. *Jurnal Ekonomi Pembangunan: Kajian Masalah Ekonomi dan Pembangunan*, 19(1), pp. 114-125.

## الملاحق

## الملحق أ

### التحليل الاحصائي

التحليل الوصفي للمتغيرات:

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
gdp	110	13922.74	1456.395	11082.4	15829
pcgdp	110	3253.791	187.2401	2913.9	3489.8
pov	110	28.35455	2.009776	25.7	32
BL	110	34.25743	46.93326	1.38	228.62
BA	110	221207.7	181043.9	18563	669740
BB	110	22.8	16.00275	5	74
ATMS	110	48.3	41.99772	4	206
D	110	953.1401	1113.808	62.01	4834
BF	110	645.1418	788.9058	43	3266
INF	110	1.616182	1.198294	-.22	3.75

اختبار عامل التضخم:

. estat vif

Variable	VIF	1/VIF
lBB	6.21	0.161037
lATMS	6.01	0.166424
lBF	4.66	0.214712
lBA	3.56	0.281240
INF	1.20	0.835924
Mean VIF	4.33	

الارتباط بين المتغيرات:

. corr gdp pcgdp pov BL BA BB ATMS D BF INF  
(obs=110)

	gdp	pcgdp	pov	BL	BA	BB	ATMS	D	BF	INF
gdp	1.0000									
pcgdp	0.7523	1.0000								
pov	0.7797	0.1860	1.0000							
BL	0.2260	0.0454	0.2833	1.0000						
BA	0.3218	0.0972	0.3891	0.7453	1.0000					
BB	0.3534	0.1385	0.3932	0.7336	0.8087	1.0000				
ATMS	0.2599	0.0809	0.3067	0.9019	0.8370	0.8767	1.0000			
D	0.2100	0.0203	0.2841	0.9632	0.7886	0.6839	0.8852	1.0000		
BF	0.2528	0.0499	0.3184	0.9631	0.7824	0.6761	0.8665	0.9915	1.0000	
INF	-0.8805	-0.7928	-0.6069	-0.1539	-0.2377	-0.2840	-0.1908	-0.1337	-0.1728	1.0000

النموذج الأول : lgdp c lba lbb latms lser01 lbf inf :

Dependent Variable: LGDP  
Method: Panel Least Squares

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	85.70114	0.105928	9.078192	C
0.2964	1.050080	0.010530	0.011057	LBA
0.0267	2.251328	0.035021	0.078845	LBB
0.0000	5.166558	0.031594	0.163231	LATMS
0.0064	-2.790313	0.034795	-0.097090	LSER01
0.2108	1.259993	0.027736	0.034948	LBF
0.0000	-9.742098	0.004655	-0.045346	INF

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

9.535646	Mean dependent var	0.904871	R-squared
0.107705	S.D. dependent var	0.889691	Adjusted R-squared
-			
3.689580	Akaike info criterion	0.035772	S.E. of regression
-			
3.296782	Schwarz criterion	0.120286	Sum squared resid
-			
3.530259	Hannan-Quinn criter.	218.9269	Log likelihood
2.190205	Durbin-Watson stat	59.60883	F-statistic

0.000000 Prob(F-statistic)

Dependent Variable: LGDP  
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	146.0534	0.064963	9.488075	C
0.1098	1.612905	0.006992	0.011277	LBA
0.2592	1.134538	0.012727	0.014440	LBB
0.2876	-1.068859	0.014417	-0.015410	LATMS
0.5844	-0.548740	0.019290	-0.010585	LSER01
0.1603	1.414113	0.013497	0.019086	LBF
0.0000	-22.99091	0.003216	-0.073943	INF

Effects Specification

Rho	S.D.	
0.0000	0.000000	Cross-section random
1.0000	0.035772	Idiosyncratic random

Weighted Statistics

9.535646	Mean dependent var	0.805135	R-squared
0.107705	S.D. dependent var	0.793784	Adjusted R-squared
0.246396	Sum squared resid	0.048910	S.E. of regression
1.675187	Durbin-Watson stat	70.92869	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Unweighted Statistics

9.535646	Mean dependent var	0.805135	R-squared
1.675187	Durbin-Watson stat	0.246396	Sum squared resid

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Equation: Untitled  
Test cross-section random effects

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.0000	6	98.55202 6	Cross-section random

\*\* WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.

Dependent Variable: LGDP  
Method: Panel Generalized Method of Moments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0032	3.036397	0.112682	0.342147	LGDP(-1)
0.0851	-1.742838	0.019220	-0.033498	LBA
0.6222	0.494649	0.152726	0.075546	LBB
0.1304	1.527681	0.142234	0.217288	LATMS
0.0106	-2.613450	0.096028	-0.250963	LSER01
0.1457	1.468708	0.078163	0.114798	LBF
0.0000	-5.270822	0.004585	-0.024169	INF

Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

0.055307	S.D. dependent var	0.015903	Mean dependent var
0.215535	Sum squared resid	0.050959	S.E. of regression
10	Instrument rank	9.842928	J-statistic
		0.019950	Prob(J-statistic)

Arellano-Bond Serial Correlation Test

Prob.	SE(rho)	rho	m-Statistic	Test order
0.0092	0.014962	-0.038992	-2.606028	AR(1)
0.1309	0.023270	-0.035155	-1.510746	AR(2)

**lpcgdp c lba lbb latms lser01 lbf inf : النموذج الثاني**

Dependent Variable: LPCGDP  
Method: Panel Least Squares

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	107.7506	0.076003	8.189359	C
0.7819	-0.277517	0.007282	-0.002021	LBA
0.2990	-1.043857	0.013576	-0.014171	LBB
0.1950	1.304406	0.009592	0.012511	LATMS
0.6128	-0.507593	7.46E-06	-3.78E-06	SER01
0.8234	-0.223734	0.010111	-0.002262	LBF
0.0000	-12.23841	0.003310	-0.040512	INF
8.085888	Mean dependent var	0.628108	R-squared	
0.058790	S.D. dependent var	0.606445	Adjusted R-squared	
3.700705	- Akaike info criterion	0.036881	S.E. of regression	
3.528856	- Schwarz criterion	0.140103	Sum squared resid	
3.631002	- Hannan-Quinn criter.	210.5388	Log likelihood	
1.998148	Durbin-Watson stat	28.99373	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

Dependent Variable: LPCGDP  
Method: Panel Least Squares

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	78.59622	0.106071	8.336777	C
0.6041	-0.520251	0.010548	-0.005488	LBA
0.1188	-1.574412	0.033329	-0.052474	LBB
0.5227	-0.641578	0.031480	-0.020197	LATMS
0.1986	-1.294645	1.11E-05	-1.44E-05	SER01
0.2682	1.113899	0.020036	0.022318	LBF
0.0000	-11.35904	0.004265	-0.048449	INF

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)			
8.085888	Mean dependent var	0.677856	R-squared
0.058790	S.D. dependent var	0.626450	Adjusted R-squared
3.680672	- Akaike info criterion	0.035932	S.E. of regression
3.287875	- Schwarz criterion	0.121362	Sum squared resid
3.521352	- Hannan-Quinn criter.	218.4370	Log likelihood
2.431916	Durbin-Watson stat	13.18633	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Dependent Variable: LPCGDP  
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	110.5982	0.074046	8.189359	C
0.7763	-0.284852	0.007094	-0.002021	LBA
0.2865	-1.071444	0.013226	-0.014171	LBB
0.1836	1.338879	0.009345	0.012511	LATMS
0.6035	-0.521008	7.26E-06	-3.78E-06	SER01
0.8188	-0.229647	0.009851	-0.002262	LBF
0.0000	-12.56184	0.003225	-0.040512	INF

Effects Specification

Rho	S.D.
0.0000	0.000000
1.0000	0.035932

Weighted Statistics

8.085888	Mean dependent var	0.628108	R-squared
0.058790	S.D. dependent var	0.606445	Adjusted R-squared
0.140103	Sum squared resid	0.036881	S.E. of regression
1.998148	Durbin-Watson stat	28.99373	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Unweighted Statistics

8.085888	Mean dependent var	0.628108	R-squared
1.998148	Durbin-Watson stat	0.140103	Sum squared resid

Correlated Random Effects - Hausman Test

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.0244	6	14.516087	Cross-section random

\*\* WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.

Dependent Variable: LPCGDP  
Method: Panel Generalized Method of Moments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0021	3.180259	0.117048	0.372242	LPCGDP(-1)
0.1252	-1.548968	0.038785	-0.060076	LBA
0.3704	-0.900607	0.284604	-0.256317	LBB
0.4920	0.690210	0.308898	0.213205	LATMS
0.1358	-1.506240	7.05E-05	-0.000106	SER01
0.4493	0.760240	0.124999	0.095030	LBF
0.0090	-2.675516	0.012525	-0.033510	INF

### Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)		
0.056173	S.D. dependent var	-0.008006
0.304104	Sum squared resid	0.060530
14	Instrument rank	44.61377
		0.000000

### Arellano-Bond Serial Correlation Test

Prob.	SE(rho)	rho	m-Statistic	Test order
0.0239	0.022051	-0.049803	-2.258560	AR(1)
0.3134	0.029346	-0.029585	-1.008121	AR(2)

### النموذج الثالث : **lpov c lba lbb latms lser01 lbf inf**

Dependent Variable: LPOV  
Method: Panel Least Squares

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	24.36206	0.125424	3.055582	C
0.1975	1.299253	0.013680	0.017774	LBA
0.1228	1.558796	0.023951	0.037335	LBB
0.1847	-1.337534	0.027573	-0.036880	LATMS
0.7794	-0.280999	0.037321	-0.010487	LSER01
0.2618	1.129931	0.025877	0.029239	LBF
0.0011	-3.396329	0.008913	-0.030271	LINF
3.332983	Mean dependent var	0.381291	R-squared	
0.074742	S.D. dependent var	0.336565	Adjusted R-squared	
2.685300	- Akaike info criterion	0.060878	S.E. of regression	
2.490870	- Schwarz criterion	0.307610	Sum squared resid	

- Hannan-Quinn  
 2.606895criter. 127.8385Log likelihood  
 0.201398 Durbin-Watson stat 8.525055F-statistic  
 0.000000Prob(F-statistic)

Dependent Variable: LPOV  
 Method: Panel Least Squares

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	24.18513	0.104963	2.538549	C
0.0397	2.094190	0.010560	0.022115	LBA
0.0003	3.845277	0.030457	0.117117	LBB
0.0000	6.386035	0.028385	0.181269	LATMS
0.0335	-2.166020	0.031906	-0.069109	LSER01
0.9608	-0.049366	0.025675	-0.001267	LBF
0.1327	1.520119	0.005221	0.007937	LINF

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

3.332983 Mean dependent var 0.869504R-squared  
 Adjusted R-  
 0.074742 S.D. dependent var 0.843052squared  
 - Akaike info  
 4.041593criterion 0.029610S.E. of regression  
 -  
 3.597183 Schwarz criterion 0.064880Sum squared resid  
 - Hannan-Quinn  
 3.862381criter. 197.8717Log likelihood  
 1.138649 Durbin-Watson stat 32.87118F-statistic  
 0.000000Prob(F-statistic)

Dependent Variable: LPOV  
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	50.08821	0.061004	3.055582	C
0.0091	2.671256	0.006654	0.017774	LBA
0.0019	3.204874	0.011649	0.037335	LBB
0.0073	-2.749961	0.013411	-0.036880	LATMS
0.5650	-0.577732	0.018152	-0.010487	LSER01
0.0226	2.323130	0.012586	0.029239	LBF
0.0000	-6.982828	0.004335	-0.030271	LINF

Effects Specification	
Rho	S.D.
0.0000	0.000000
1.0000	0.029610

Weighted Statistics		
3.332983	Mean dependent var	0.381291
0.074742	S.D. dependent var	0.336565
0.307610	Sum squared resid	0.060878
0.201398	Durbin-Watson stat	8.525055
		0.000000

Unweighted Statistics		
3.332983	Mean dependent var	0.381291
0.201398	Durbin-Watson stat	0.307610

Correlated Random Effects - Hausman Test

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.0000	6	276.84981	8Cross-section random

\*\* WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.

Dependent Variable: LPOV  
Method: Panel Generalized Method of Moments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1122	1.610847	0.356679	0.574556	LPOV(-1)
0.6441	-0.464259	0.018689	-0.008676	LBA
0.0890	1.727227	0.111466	0.192527	LBB
0.1241	1.558403	0.134824	0.210111	LATMS
0.6139	-0.506965	2.77E-05	-1.40E-05	SER01
0.0600	-1.915003	0.072520	-0.138875	LBF
0.0298	2.223339	0.007645	0.016997	LINF

Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

		Mean dependent
0.014493	S.D. dependent var	0.030766var
0.081473	Sum squared resid	0.035961S.E. of regression
12	Instrument rank	11.70752J-statistic
		0.039023Prob(J-statistic)

Arellano-Bond Serial Correlation Test

Prob.	SE(rho)	rho	m-Statistic	Test order
0.0842	0.008693	-0.015011	-1.726660	AR(1)
0.6307	0.007395	0.003555	0.480780	AR(2)

النموذج الرابع : **lbl c lba lbb latms ser01 bf inf**

Dependent Variable: LBL  
Method: Panel Least Squares

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0385	2.102475	1.232537	2.591379	C
0.0400	-2.086252	0.133572	-0.278666	LBA
0.0003	3.774775	0.227489	0.858719	LBB
0.6077	0.515286	0.166595	0.085844	LATMS
0.1646	1.402059	0.000505	0.000708	SER01
0.9664	0.042303	0.000696	2.95E-05	BF
0.3928	-0.859046	0.086820	-0.074583	LINF
2.657276	Mean dependent var	0.804498	R-squared	
1.287094	S.D. dependent var	0.790366	Adjusted R-squared	
1.854848	Akaike info criterion	0.589307	S.E. of regression	
2.049277	Schwarz criterion	28.82447	Sum squared resid	
1.933253	Hannan-Quinn criter.	-76.46815	Log likelihood	
0.123191	Durbin-Watson stat	56.92479	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

Dependent Variable: LBL  
Method: Panel Least Squares

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
-------	-------------	------------	-------------	----------

0.0063	-2.814697	0.586414	-1.650579	C
0.3837	-0.876215	0.066192	-0.057999	LBA
0.0000	8.024412	0.140005	1.123461	LBB
0.0061	2.821037	0.170464	0.480886	LATMS
0.0852	-1.744869	0.000243	-0.000424	SER01
0.0098	2.651973	0.000303	0.000803	BF
0.1166	1.587813	0.032221	0.051162	LINF

---



---

Effects Specification

---



---

Cross-section fixed (dummy variables)

---



---

2.657276	Mean dependent var	0.982339	R-squared
			Adjusted R-
1.287094	S.D. dependent var	0.978759	squared
	- Akaike info		
0.349372	critereon	0.187584	S.E. of regression
0.095038	Schwarz criterion	2.603885	Sum squared resid
	- Hannan-Quinn		
0.170160	critereon	31.72176	Log likelihood
0.826276	Durbin-Watson stat	274.4043	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

---



---

Dependent Variable: LBL

Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

---



---

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0143	-2.503420	0.625821	-1.566692	C
0.4173	-0.815221	0.065516	-0.053410	LBA
0.0000	8.121011	0.137091	1.113314	LBB
0.0073	2.750523	0.161401	0.443937	LATMS
0.1183	-1.578157	0.000241	-0.000380	SER01
0.0119	2.572659	0.000300	0.000772	BF
0.1660	1.397303	0.031964	0.044663	LINF

---



---

Effects Specification

Rho	S.D.
0.9374	0.725760
0.0626	0.187584

Cross-section random  
Idiosyncratic random

---



---

Weighted Statistics

---



---

0.228093	Mean dependent var	0.911330	R-squared
			Adjusted R-
0.610372	S.D. dependent var	0.904921	squared
2.940041	Sum squared resid	0.188208	S.E. of regression
0.727135	Durbin-Watson stat	142.1766	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

---



---

Unweighted Statistics

---



---

2.657276	Mean dependent var	0.678452	R-squared
0.045093	Durbin-Watson stat	47.40859	Sum squared resid

---



---

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

---



---

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.4750	6	5.553249	Cross-section random

---



---

Dependent Variable: LBL

Method: Panel Generalized Method of Moments

---



---

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficie nt	Variable
0.0088	2.746072	0.196260	0.538943	LBL(-1)
0.6458	0.462880	0.068892	0.031889	LBA
0.2973	1.055135	0.369690	0.390073	LBB
0.5041	0.673771	0.158802	0.106996	LATMS
0.0031	-3.131548	0.000325	-0.001019	SER01
0.0004	3.844833	0.000398	0.001532	BF
0.4147	-0.823594	0.042164	-0.034726	LINF

---



---

Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

---



---

			Mean dependent
0.358335	S.D. dependent var	0.266292	var
1.088424	Sum squared resid	0.159098	S.E. of regression
21	Instrument rank	17.14780	J-statistic
		0.248387	Prob(J-statistic)

---



---

Arellano-Bond Serial Correlation Test

---

---

Prob.	SE(rho)	rho	m-Statistic	Test order
0.0497	0.165028	-0.124736	-0.755848	AR(1)
0.6293	0.138578	-0.066887	-0.482669	AR(2)

---

---

ملحق ب

الجدول

## جدول 11

نتائج تقدير الإنحدار للفرضية الأولى: تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C/LGDP(-1)	0.342147	0.112682	3.036397	(0.0032)*
LBA	-0.033498	0.019220	-1.742838	(0.0851)***
LBB	0.075546	0.152726	0.494649	(0.6222)
LATMS	0.217288	0.142234	1.527681	(0.1304)
LD	-0.250963	0.096028	-2.613450	(0.0106)**
LBF	0.114798	0.078163	1.468708	(0.1457)
INF	-0.024169	0.004585	-5.270822	(0.0000)*
F	Prob	R <sup>2</sup>	Adj R <sup>2</sup>	HAUSMAN
70.92869	0.0000	0.805135	0.793784	0.0000
AR (1)	0.0092	AR (2)	0.1309	

\*Significant in 1% significance level\*\*Significant in 5% significance level\*\*\*Significant in 10% significance level

\*\* تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (12) E-Views للحصول على نتائج الانحدار

## جدول 12

نتائج تقدير الانحدار للفرضية الثانية: تأثير الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C/ LPCGDP(-1)	0.372242	0.117048	3.180259	0.0021
LBA	-0.060076	0.038785	-1.548968	0.1252
LBB	-0.256317	0.284604	-0.900607	0.3704
LATMS	0.213205	0.308898	0.690210	0.4920
LD	-0.000106	7.05E-05	-1.506240	0.1358
LBF	0.095030	0.124999	0.760240	0.4493
INF	-0.033510	0.012525	-2.675516	0.0090*
F	Prob	R <sup>2</sup>	Adj R <sup>2</sup>	HAUSMAN
28.99373	0.000	0.628108	0.606445	0.0244
AR (1)	0.0239	AR (2)	0.3134	

\*Significant in 1% significance level\*\*Significant in 5% significance level\*\*\*Significant in 10% significance level

\*\* تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (12) E-Views للحصول على نتائج الانحدار

### جدول 13

نتائج تقدير الإنحدار للفرضية الثالثة: تأثير الشمول المالي على نسب الفقر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C/ LPOV(-1)	0.574556	0.356679	1.610847	0.1122
LBA	-0.008676	0.018689	-0.464259	0.6441
LBB	0.192527	0.111466	1.727227	0.0890***
LATMS	0.210111	0.134824	1.558403	0.1241
LD	-1.40E-05	2.77E-05	-0.506965	0.6139
LBF	-0.138875	0.072520	-1.915003	0.0600***
INF	0.016997	0.007645	2.223339	0.0298**
F	Prob	R <sup>2</sup>	Adj R <sup>2</sup>	HAUSMAN
8.525055	0.0000	0.381291	0.336565	0.0000
AR (1)	0.0842	AR (2)	0.6307	

\*Significant in 1% significance level\*\*Significant in 5% significance level\*\*\*Significant in 10% significance level

\*\* تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (12) E-Views للحصول على نتائج الانحدار

## جدول 14

نتائج تقدير الإنحدار للفرضية الرابعة: تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C/ LBL(-1)	0.538943	0.196260	2.746072	0.0088
LBA	0.031889	0.068892	0.462880	0.6458
LBB	0.390073	0.369690	1.055135	0.2973
LATMS	0.106996	0.158802	0.673771	0.5041
LD	-0.001019	0.000325	-3.131548	0.0031
LBF	0.001532	0.000398	3.844833	0.0004
INF	-0.034726	0.042164	-0.823594	0.4147
F	Prob	R <sup>2</sup>	Adj R <sup>2</sup>	HAUSMAN
56.92479	0.0000	0.804498	0.790366	0.4750
AR (1)	0.0497	AR (2)	0.6293	

\*Significant in 1% significance level\*\*Significant in 5% significance level\*\*\*Significant in 10% significance level

\*\* تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (12) E-Views للحصول على نتائج الانحدار



**An-Najah National University**  
**Faculty of Graduate Studies**

**THE IMPACT OF FINANCIAL INCLUSION ON  
ECONOMIC GROWTH, POVERTY AND  
FINANCIAL STABILITY IN PALESTINE,  
A STANDARD STUDY FOR THE PERIOD  
BETWEEN (2010-2020)**

**By**

**Mostafa Saleh Abdul Muti Omarya**

**Supervisor**

**Dr. Alaa Sobhi Razia**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of  
Master of Economic Policy Management Program, Faculty of Graduate Studies, An-  
Najah National University, Nablus - Palestine.**

**2022**

**THE IMPACT OF FINANCIAL INCLUSION ON ECONOMIC GROWTH,  
POVERTY AND FINANCIAL STABILITY IN PALESTINE, A STANDARD  
STUDY FOR THE PERIOD BETWEEN (2010-2020)**

**by  
Mostafa Saleh Omarya  
Supervisor  
Dr. Alaa Al-Razia**

**Abstract**

The study aimed to identify the impact of financial inclusion on economic growth, poverty and financial stability in Palestine, an econometric study for the period between (2010-2020), and to determine the size of the impact of financial inclusion on a number of important economic indicators such as economic growth, per capita gross product, and poverty rates. Regarding the population, and the financial stability measured by the total non-performing loans, the literature and previous studies were reviewed to determine the theoretical framework for this study.

For the purpose of achieving the objectives of the study, the descriptive analytical approach was used, where the test of the General Method of Moments (GMM) was conducted in the general way, where data were collected through financial statements and annual reports of data issued by banks annually in the period between 2010-2020.

The results of the study showed: that there is a negative moral effect of financial inclusion through the number of bank accounts, total deposits and the rate of inflation on economic growth, as it was found that there is a negative moral effect of the variable of banking facilities on the poverty rate, and a negative moral effect was found on the deposits variable at a level at the level of stability. It was found that there is a positive and significant effect of the financial inclusion of the inflation rate variable on the ratio of poverty to the population, and there is a positive significant effect of banking facilities on financial stability.

Based on the results of the study, a set of recommendations emerged, the most important of which are: the need to work on distributing specialization among banks in the distribution of loans, and government banking agencies must monitor bank accounts as much as possible, as they negatively affect economic growth through the

establishment of stricter laws in the event that the same individual owns more From a bank account, the Monetary Authority must take firm measures towards regulating consumer loans, and the need to expand financial products for those who suffer from a lack of services.

Keywords: Financial Inclusion, Economic growth, poverty, Financial stability, Generalized Method of Moments (GMM) .